

أخضر محمود

177

A
h
m
e
d
M
a
d
y

مكتبتنا
كنوز من المعرفة

<http://www.makbtbtha2211.com/>

الهيئة المصرية
المساهمة للكتاب



آخر عمود

ابراهيم سعدة

على سبيل التقديم . . .

لأن المعرفة أهم من الثروة وأهم من القوة فى عالمنا المعاصر
وهى الركيزة الأساسية فى بناء المجتمعات لمواكبة عصر
المعلومات.. من هنا كان مهرجان القراءة للجميع دلالة على
الرغبة الطموحة فى تنمية عالم القراءة لدى الأسرة المصرية
اطفالاً وشباباً ورجالاً ونساءً..

وكان صدور مكتبة الأسرة ضمن مهرجان القراءة للجميع
منذ عام ١٩٩٤ إضافة بالغة الأهمية لهذا المهرجان كاضخم
مشروع نشر لروائع الأدب العربى من أعمال فكرية وإبداعية
وايضاً تراث الإنسانية الذى شكل مسيرة الحضارة الإنسانية
مما يعتبر مواجهة حقيقية للأفكار المدمرة.

هكذا كانت مكتبة الأسرة نافذة مضيئة لشباب هذه الأمة
على منافذ الثقافة الحقيقية فى الشرق والغرب وعلى ما أنتجته
عبقريّة هذه الأمة عبر مسيرتها التنويرية والحضارية..

إن مئات العناوين وملايين النسخ من أهم منابع الفكر
والثقافة والإبداع التى تطرحها مكتبة الأسرة فى الأسواق
باسعار رمزية أثبتت التجربة أن الأيدى تتخاطفها وتنتظرها
فى منافذ البيع ولدى باعة الصحف لهو مظهر حضارى رائع
يشهد للمواطن المصرى بالجدية اللازمة والرغبة الأكيدة فى
الإسهام فى ركب الحضارة الإنسانية على أن يأخذ مكانه اللائق
بين الأمم فى عالم أصبحت السيادة فيه لمن يملك المعرفة وليس
لمن يملك القوة.

د. سمير سرحان

آخر عمود

تقديم

قليل

هم بين الكُتّاب وحملة الأقلام مَنْ يدركون
جسامة المسؤولية الملقاة على كواهلهم،
ويستشعرون فداحة الدور الذي يفرضه عليك
كونك تحمل قلماً، هؤلاء يعون جيداً خطورة الكلمة كسلاح
يفوق تأثيره الآن تأثير الجيوش المدججة بالجرارة والأساطيل
المتربصة المزودة بأحدث آلات الحرب ومعدات القتال، فالكلمة
نور يضئ الطريق للسائرين في الليالي الحالكة، وهى نور
يهدى الحائرين إذا ما تكاثرت عن الأفق سحب الإلتباس
والغموض، والكلمة نار تتأجج فيفضح وهج نهيبها الزيف
والاختلاق ويكشف الأكاذيب والمثالب والعيوب، وتحرق
حرارتها الشوائب والأباطيل، والكلمة بوصلة تدل على الاتجاه
الصحيح حين يلتبس الأمر على السالك، والحقيقة أن إبراهيم
سعده واحد من هذه القلة التى تحمل القلم كسلاح فى مواجهة
الزيف والإدعاء، وهو كاتب يتعامل مع الكلمة من منطلق أنها
رسالة لا حرفة، وأمانة ليست ترفاً ولا وجاهة، ومن منطلق
أنها قدر على من سار فى طريقها أن يهجر كل شئ ويوقف
عليها حياته ويمنحها عمره، ومادام الإنسان قد اختار أن يكون
كاتباً بمحض إرادته، فمعنى هذا أنه مطالب فى كل وقت بخدمة
الحقيقة والتماسها فى شتى مكانها، وعليه أن يلهث وراءها
حتى يستخلصها من بين ركام الأكاذيب وتلال الأباطيل،

ويعلنها على الملأ بدون «رتوش» أو مساحيق تجميل زائفة،
ويسط الحقائق أمام الأجيال رسالة لن يرحم التاريخ من
يفرطون فيها، وأمانة ستلعب الأجيال من ضيعها، وإذا تأملنا
رحلة إبراهيم سعده في عالم الكلمة، سنجد لها رحلة شاقة مليئة
بالصولات والجولات والمعارك الشرسة التي خاضها دفاعاً عن
الحقيقة، وبحثاً عن الحقائق لاستخلاصها من بين براثن
الأكاذيب والتُّرهات، وسجله الصحفي الحافل بالحمولات
الصحفية الناجحة - التي كشفت الكثير من معازل الزيف
وسلّطت الأضواء المبهرة على عشرات المثالب والعيوب،
وقوضت العديد من بؤر الأدعياء والمحتالين - خير دليل على ما
أقول، وليس بوسعنا نسيان مقالاته السياسية الرائعة التي
تصدت لمن أدمنوا قلب الحقائق وسمحوا لأنفسهم بخداع
الأجيال، كما لا يمكننا أن ننسى كتاباته الشجاعة التي تصدت
للإرهاب الأسود والفساد اللعين في الوقت الذي جبن فيه
البعض ونأى بنفسه عن المواجهة.

إن إبراهيم سعده كاتب لا يقنع بأنصاف الحقائق، ولا
يرضى بأنصاف الحلول، ولا يتلج صدره إلا استجلاء الحقيقة
كاملة والوصول إلى الحلول الجذرية بعيداً عن رياء البعض
وتزييفهم، لذا فهو قد إختار الصراحة طريقاً ومذهباً، وامتطى
الجرأة كأفضل وسيلة وأسرع مطية للوصول إلى الأهداف
واستجلاء الحقائق، إنه كاتب مسكون بالوطن.. مملوء بهمومه،
يعايشها صباح مساء، وهو غارق حتى أذنيه في مشكلات
مجتمعه.. مؤرق بواقعه، لذا فهو دائم الغوص في الأعماق

والجذور بحثاً عن الحلول والعلاج، فكما يعيش بكل حواسه في أزمته الاقتصادية.. مُسهِماً بكتابه المتعمقة في البحث عن سبل الخروج منها، نجده مهتماً أيضاً بدور مصر في منطقتها وفي العالم أجمع، غيور على مكانتها بين الأمم، ونجده في نفس الوقت مشغولاً بعشرات القضايا والمشكلات التي تؤرق واقعنا، سواء كانت مشكلات اجتماعية أو ثقافية، وإذا كان البعض تدهشه الجراءة المتزنة التي يكتب بها إبراهيم سعد مقالاته خاصة وهو يرأس مجلس إدارة إحدى كبريات المؤسسات الصحفية القومية، وهي دار «أخبار اليوم» العريقة، فإنني لم أندش يوماً من هذه الجراءة، لأنني أعلم تماماً أن الأجواء الآن غير أجواء الأمس.. وأن عصر إخفاء الحقائق والتعتيم على المعلومات والتغطية على الفساد والمفسدين قد مضى إلى غير رجعة، فنحن نعيش الآن عصرًا مختلفاً لا يخفي الحقائق، ولا يتستر على فساد، ولا يملأ على كاتب ما يكتبه، واعتقد أن كتابات إبراهيم سعد خير دليل على ما أقول، فهي وسام على صدر هذا العهد الذي فتح الأبواب والنوافذ، وأطلق الكلمة تُحَلِّقُ في الآفاق دون سدود أو قيود، وعبر الصفحات التالية يصبحنا إبراهيم سعد في رحلة إلى عمق الواقع المصري من خلال عموده الشهير «آخر عمود» الذي يلقي فيه الضوء على إحدى المشكلات التي تؤرقنا، أو يسهم من خلاله برأيه عن قضية طرحت نفسها على الساحة، أو ينير الرأي العام بصدد موضوع كثر فيه اللغط، وقد راعينا اختيار المقالات التي تشكل في مجموعها إطلالة على عالم هذا

الكاتب وهمومه التي هي - في الحقيقة - همومنا جميعاً، وإذا كانت شهرة إبراهيم سعده ككاتب سياسي يقف الآن في طليعة الكُتّاب السياسيين الممتازين ليس على مستوى عالمنا العربي فقط.. بل وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط قاطبة، قد طغت على أسلوبه الفريد المتميز بالسلاسة والعمق معاً في مناقشة مشكلاتنا الاجتماعية، ومعالجة قضايانا الثقافية والفنية، فإن هذا الكتاب محاولة للتعرف عليه كمثقف وناقد فني وصاحب دور مؤثر في البحث عن حلول لمشكلاتنا الاجتماعية.. فهذا الكتاب يضم بعض آرائه حول العديد من القضايا والأسئلة المطروحة على الساحة.

«د. سمير سرحان»

«إرهايبي»
رغما عن أنفسه

بعد

بعد ساعات قليلة تبدأ اجتماعات مؤتمر الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم.. ستخصص جلسات مؤتمر هذا العام لبحث حاضر ومستقبل مصر من خلال الدراسات التى أعدها قادة الحزب الوطنى وعلى ضوء إلتصاقهم بما يجرى فى الشارع السياسى المصرى.

ومن المنتظر أن تجرى فى هذه الجلسات العديد من المناقشات وكلها تتعلق بالقضايا الكبرى والمشاكل الرئيسية التى تبذل حكومة الحزب الحاكم كل ما فى وسعها لمواجهتها من أجل توفير حياة أفضل للمواطنين.

ولكن هناك من المشاكل الصغيرة ما يؤرق المواطن العادى.. ويجد فيها المعاناة فى حياته اليومية.. ربما لاتجد مكانا لها وسط هذه الدراسات الضخمة والتمينة حول المشاكل الكبرى.

ولو كنت من الدكتور يوسف والى - الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم - لسارعت بتخصيص جلسة يحضرها جميع وزراء الحكومة وعلى رأسهم الدكتور عاطف صدقى بالاضافة للمحافظين جميعا وكل أمناء الحزب فى المحافظات ويعرض عليهم فيلم عادل إمام الأخير (الإرهاب والكباب)!

ولا أبالغ إذا قلت أن هذا الفيلم نجح فى أن يقدم صورة بالغة الصدق لما ينتظره رجل الشارع من حكومة الأغلبية، دون الحاجة الى سماع عشرات الكلمات التى يتوهم أصحابها -

من السادة أمناء المحافظات ورؤساء اللجان النوعية والمركزية والفرعية - إنها تعبر عن نبض المواطنين وكل مشاكلهم ونجحوا فى نقل هذا النبض بالكلمة المكتوبة والمسموعة لتكون تحت نظر حكومة الدكتور عاطف صدقى.

إن فيلم الفنان عادل إمام (الإرهاب والكباب) يغنينا عن سماع هذه الكلمات وهذه الخطب ويقدم لحكومة الحزب - بأقل الكلمات - نموذجاً لمعاناة الأغلبية العريضة من الشعب المصرى.

قصة الفيلم كتبها ببساطة شديدة وباقتدار الكاتب وحيد حامد، واختار مجمع المصالح الحكومية فى ميدان التحرير لتجرى داخله وقائع القصة الضاحكة الباكية. بطل الفيلم - الفنان عادل إمام - موظف بسيط اضطرت رغبته فى نقل ابنه الصغير من مدرسة ابتدائية بعيدة الى مدرسة أخرى قريبة من منزله، الى التردد عدة مرات على المكتب المختص وفى كل مرة يواجه بنفس الإهمال ونفس التسبب اللذين أصبحا من سمات العمل داخل كل مكاتبنا الحكومية! فالموظفة لا تفعل شيئاً إلا التحدث بالتليفون مع صديقة لها فى نفس الوقت الذى تقشر الفاصوليا فى حلة وضعتها أمامها فوق المكتب! وموظف آخر لا يريد أن يعمل ولا يريد أن يتحدث مع المترددين على المكتب. فوجد الحل فى أن يؤدى الصلاة المتصلة والمستمرة حتى نهاية ساعات العمل الرسمية! والموظف الثالث الذى يختص بالنظر فى طلبات نقل التلاميذ لا يحضر إلا للتوقيع فى كشف الحضور ثم يزوغ من عمله دون أن يحاسبه أحد!

المواطن المسكين لا يعرف ماذا يفعل ولا الى من يلجأ حتى
ينظر فى طلبه؟! لا أحد يهتم به، ولا أحد يلتفت اليه، فيغضب
ويثور ويشتبك مع الموظفة الرغاية ومع الموظف الذى لا يترك
سجادة الصلاة فيتهدمونه بالجنون وبالكفر وتأتى الشرطة
بالمدافع الرشاشة للقبض عليه، ويقع مدفع على الأرض وتنطلق
رصاصة منه فيهرب رجال الشرطة بعد أن القوا بمدافعهم!
ويمسك عادل إمام بمدفع ويهدد به كل من يقترب منه، ويحتجز
العشرات من المواطنين كرهائن!

وتقوم الدنيا ولا تقعد. وزير الداخلية - الفنان القدير كمال
الشناوى - يصل الى الموقع مصحوبا بكبار الضباط وعشرات
السيارات ومئات الجنود بكافة اسلحتهم لمواجهة (الإرهابيين)
الذين سيطروا على مجمع التحرير واحتجزوا عشرات
المواطنين كرهائن.

المواطنون المحتجزون كانوا ضد الإرهابى رغما عن أنفه -
عادل إمام - فى البداية. ومع مرور الوقت تعاطفوا معه وهم فى
واقع الأمر كانوا ضد الإهمال وضد التسبب وضد النين
يحرمونهم من أبسط حقوقهم كمواطنين لا يطلبون المستحيل
ويرضون بأقل القليل. وحتى القليل لا يجدونه.

ماسح الأحذية - الفنان أحمد راتب - حكى قصته مع
العدالة، لقد عاش فى بلدته بالصعيد هائنا بأرضه التى يزرعها
حتى جاء أحدهم ووضع يده على أرضه. وسارع الرجل

باللجوء الى القضاء ليعيد له أرضه وحقه. واستمرت الدعوى لأكثر من ١٦ سنة دون أن يفصل فيها، مما اضطر صاحبها الى الانتقام من الذى سرق أرضه فقتله! وقبض عليه وقدم للمحاكمة التى سارعت بالحكم عليه خلال ثلاثة أشهر فقط! واستطاع القاتل الهروب والسفر الى القاهرة ليعمل كماسح أحذية فى مجمع التحرير.

لقد لخص أحمد راتب فى عبارة واحدة المعاناة الرهيبة التى يعانى منها المواطنون عندما يلجأون الى القضاء لاسترداد حقوقهم. سمعنا أحمد راتب يقول: (١٦ سنة ضاعت من عمرى انتظارا لحكم المحكمة فى استرداد أرضى، وعندما يئست وقتلت المقتصب سارع نفس القضاء وحكم بإعدامى خلال ثلاثة شهور فقط).

سيدة مريضة كانت ضمن المحتجزين الرهائن. عندما سألتها (الإرهابى رغما عن أنفه) عن مشكلتها وسبب تعاستها، فوجئنا بها تقول :

(مشكلتى الوحيدة أننى مريضة بمرض خطير وأحتاج الى دواء ثمنه ٣٠٠ جنيه. وعلى الرغم من ارتفاع هذا الثمن إلا أننى لا أجده فى الصيدليات!).

وتحمس (الإرهابى رغما عن أنفه) لمأساة هذه السيدة واتصل باللاسلكى مع وزير الداخلية وطلب منه سرعة إحضار هذا الدواء لإنقاذ حياة إحدى المحتجزات الرهائن. وكان كمال الشناوى رائعا عندما علق على هذا الطلب قائلا:

(مكتوب علينا إننا نتحمل اخطاء باقى الوزراء!).

واستمرت المفاوضات بين (الإرهابى رغما عن أنفه) ووزير الداخلية. سأل وزير الداخلية عن مطالب (الإرهابيين) مقابل إطلاق سراح الرهائن، ففوجئ (الإرهابى) بأنه لا مطالب له. وسأل عادل إمام الرهائن معه عن مطالبهم فلم يسمع منهم شيئا. وفى النهاية لم يجد عادل إمام غير أن يطلب «كباب وكفتة» لجميع المحتجزين داخل مبنى المجمع!

بهذه البساطة المتناهية، تابعنا قصة وسيناريو وحوار الكاتب المبدع وحيد حامد فى إطار كوميدي لاذع وواقعى فى نفس الوقت. تابعنا الجلسة الطارئة التى عقدها مجلس الوزراء فى مسجد عمر مكرم وكيف أن أحد الوزراء اقترح أن يذيع التلفزيون خبراً يؤكد نجاح وزارة الداخلية فى اقتحام مجمع التحرير والقبض على (الإرهابيين) حتى يطمئن الراى العام على كفاءة أجهزة الأمن المصرية! وبالفعل وافق مجلس الوزراء على إذاعة هذا الخبر الكاذب وسط دهشة وسخرية الرهائن الذين كانوا يشاهدون نشرة أخبار التلفزيون التى تؤكد إنهاء المشكلة وإطلاق سراحهم.

الفيلم كوميدي بالفعل. ولكن هدف الفين انتجوا هذا الفيلم لم يكن الضحك لجره الضحك. فههدفهم - كما فهمناه - هو تسليط الأضواء على العديد من السلبيات التى يعانى منها رجل الشارع ومن السهل جدا على الحكومة - أية حكومة - التصدى لها وعلاجها والتخلص منها.

لم يتعرض الفيلم لعذاب إرتفاع الأسعار. لم يتعرض الفيلم لمشكلة البطالة السافرة والمقنعة. لم يتعرض الفيلم لازمة الاسكان المعقدة. لم يتعرض الفيلم لانخفاض المرتبات التى لا تتناسب مع متطلبات المعيشة اليومية. ولم يتعرض الفيلم - أيضا - للمشاكل والقضايا الكبرى التى تتفاقم سنة بعد أخرى.

لقد كان الفيلم واضحا عندما ركز اهتمامه - فقط - فى سلبيات صغيرة وتافهة وأن الألوان - الآن - لتتصدى الحكومة وتضع نهاية سريعة لها وبسهولة. أن الألوان للنظر فى قانون العمل الذى أعطى للعامل كل الحقوق ولم يفرض عليه أى واجبات. أن الألوان لفرض احترام العمل على الذين يحترمون أى شىء ما عدا احترامهم لواجبهم الذى يتقاضون أجراً عليه فى نهاية كل شهر. لقد شاع فى كل مكان أن الموظف المصرى كسول لدرجة أن هناك وثيقة رسمية تؤكد أن هذا الموظف - أو العامل - لا يعمل أكثر من ثوان معدودة فى اليوم الواحد.

لقد ثبت أن هذه الحقيقة الدامية لا يسأل الموظف أو العامل المصرى عنها. فالمصرى قبل قانون العمل هذا كان نشطا ويقدر العمل كواجب وعبادة، بدليل أنه عندما يسافر للعمل فى أى بلد آخر فى العالم نجده مواظبا وكفؤا ومنتجا بشهادة الذين يعمل لديهم: المشكلة - إذن - فى قانون العمل الذى حول الموظف الى أى شىء ما عدا أنه يعمل وينتج ويرضى ضميره.

لا أعرف لماذا لم تتقدم حكومة عاطف صدقي بمشروع قانون جديد للعمل في مصر؟! ولا أعرف لماذا هذا الصمت على سلبيات وجرائم قانون العمل الحالي الذي أراد أصحابه أن يحولوا به جميع الطاقات البشرية في مصر الى طاقات عاطلة، متسبية، تبحث عن الحقوق وتتقاضى المرتبات وتنهب الحوافز دون أن تقدم الحد الأدنى من الواجبات؟!

مهما تحدثنا عن معاناة المواطن في تددده على مكاتب الحكومة وشركات القطاع العام، ومهما كتبنا نطالب الموظف الحكومي والعامل الحكومي بضرورة سرعة تصريف أمور المواطنين، فإن ما نقوله وما نكتبه سيتبدد في الهواء مادم قانون العمل الحالي هو الذي يشجع الموظف والعامل على الكسل وعلى سوء معاملة المواطنين وعلى انعدام الإنتاج وعلى الإنحراف وعلى.. إلى آخر السلبيات التي أفقدت المواطنين صوابهم وجعلت أحدهم - مثل عادل إمام في فيلمه الأخير - يتحول رغما عن أنفه الى (إرهابي) يتعاطف معه العشرات من الرهائن الذين احتجزهم في مجمع التحرير.

قانون العمل - في أية دولة - يعطى للعامل كافة حقوقه ويطالبه - في نفس الوقت - بكل واجباته. قانون العمل المصري الحالي ينفرد وحده بأنه يعطى للعامل كل حقوقه ولا يطالبه بأدنى واجباته. وكانت النتيجة ما نراه الآن في كل مكاتبنا وكل مصانعنا وكل شركاتنا من أمتهان لعبادة العمل واستهتار باللوائح والقوانين والنظم. ومن الظلم أن نحاسب الموظف على إهماله وكسله وسوء معاملته للمترددين على مكتبه. مادام

قانون العمل الحالى هو الذى يشجعه - بنصوصه ومواده -
على أن يطفى ويبغى ويتفرعن على المواطنين المساكين!.

لقد حقق الدكتور عاطف صدقى الكثير من الانجازات فى
وقت صعب ومرير. وأمام الدكتور رئيس الوزراء فرصة كبرى
لتحقيق أضعاف هذه الإنجازات لو أنه أمر بإعداد مشروع
بقانون عمل جديد ينسف به قانون الكسل واللامبالاة المعروف
باسم قانون العمل الحالى.

المشروع الجديد لا يحتاج الى وقت ولا الى عبقرية. يكفى
أن تنقل نصوصه حرفيا عن أى قانون عمل فى أى بلد يحترم
فيه العمل ويحاسب الموظف والعامل إذا أخطأ ويجزل له العطاء
إذا انتج. إننا نتحدث عن زيادة الإنتاج حتى يمكن أن نعتمد
على أنفسنا فى الخروج من عنق الزجاجة التى كادت أن
تخنقنا، فهل يمكن أن يتحقق شيء واحد من هذه الامانى كلها
مع قانون عمل يشجع على التسبب ويدعو الى اللامبالاه
ويضرب بالواجبات عرض الحائط؟!

إجبار الموظف المصرى والعامل المصرى على أن يعمل
وينتج وإلا فقد كل حقوقه وحرم من عمله ومن راتبه ليس صعبا
حتى تفكر حكومة الدكتور عاطف صدقى ألف مرة ومرة قبل
أن تتقدم لمجلس الشعب بمشروع قانون عمل جديد يعيد للعمل
عبادته وللواجبات احترامها وللمواطن كرامته. عندما يحدث
هذا فإن المواطن البسيط - الذى لعب عادل إمام دوره فى فيلم

الإرهاب والكباب - لن يضيق بحياته ولن يفقد أعصابه ولن يتحول الى «إرهابي رغما عن أنفه»!.

لقد أمتعنا فيلم (الإرهاب والكباب) ليس فقط لأنه أضحكنا على حالنا، وإنما لأنه سلط الأضواء - بسهولة وببساطة شديدة على سلبيات تافهة تعقدت وتكاثرت وتوحشت وكان من السهل جداً تلافيتها والتخلص منها لو أن الحكومة تنبهت اليها قبل أن تتعقد وتتكاثر وتتوحش.

مرة أخرى أهنيء كل من ساهم بالعمل في فيلم (الإرهاب والكباب) فجاء عملاً رائعاً بكل المقاييس. شكراً للعمالقة: وحيد حامد، عادل أمام، كمال الشناوي، يسرا، أحمد راتب، والمايسترو المخرج شريف عرفه. وشكراً مضاعفاً للرقابة التي لم يهتز القلم في يدها عندما تحمست ووافقت على القصة والسيناريو وما حملاه من نقد لاذع ومزير لسلبيات أفقدت مواطني صوابه وجعلت منه إرهابياً رغماً عن أنفه!.

عن قناتنا الفضائية

قرأت

فى صحيفه «الأنباء» الكويتية نتيجة استفتاء قامت به بين القراء، لمعرفة القنوات التلفزيونية التى يقبلون على مشاهدتها، وجاءت النتيجة كالآتى: ٥٪ من المشاهدين يقبلون على مشاهدة القناة التلفزيونية الكويتية! و٦٪ من المشاهدين يقبلون على مشاهدة القناة الفضائية المصرية! فى حين أن ٦٠٪ منهم يفضلون مشاهدة القناة الفضائية الخليجية والتى تبث إرسالها من لندن!

وانتهزت فرصة زيارتى للكويت - منذ أسبوعين - وتابعت ما تقدمه القناة الفضائية الخليجية ومقارنتها بالقناة الفضائية المصرية لمعرفة سر اقبال المشاهد الكويتى على الأولى وابتعاده عن الثانية؟

لاحظت أن أكثر من ٩٠٪ من برامج القناة الفضائية الخليجية تعتمد على الانتاج المصرى. فالأفلام السينمائية مصرية.. المسلسلات مصرية.. اللقاءات مع فنانيين وأدباء ومفكرين مصريين.. وعلى الفور كان التساؤل الطبيعى هو: (لماذا يفضل المشاهد الكويتى الصورة. ويتعد عن الأصل؟!) وللرد على هذا السؤال ذهبت أبحث عنه لدى الذين التقيت بهم من الأصدقاء والزملاء فى الكويت، وكانت الإجابة واحدة ولم يختلف عليها إثنان، قالوا لى:

- (الميزة الأولى والأساسية للقناة الفضائية الخليجية تجدها فى نشرة الأخبار تقديماً ومادة وخدمة.. المسئولون عن

هذه القناة استفادوا من ظمأ المشاهد العربى للخبر والذى ظهر خلال أزمة الخليج واستمر بعد انتهائها، والفضل فى ذلك يرجع إلى القناة الأمريكية (C.N.N) التى أتيح للمشاهد العربى مشاهدتها والانبهار بأخبارها على مدى ٢٤ ساعة يوميا وطوال شهور الأزمة أن نشرة أخبار القناة الفضائية الخليجية والتى تبث انتاجها من لندن حاولت بكل ما فى وسعها أن تطور وتغير فى نشراتها الاخبارية فجاءت بعيدة كل البعد عن نشرات الأخبار التقليدية التى تعودنا عليها فى كل نشرات أخبار القنوات العربية. مشكلة القناة الفضائية المصرية أنها أهملت هذه الجزئية البالغة الأهمية وتقدم لنا نفس نشرة الأخبار التى تقدمها القناة الأولى والقناة الثانية فى التلفزيون المصرى، ومع احترامنا لأخبار هذه النشرة فإنها لا تهمنا من بعيد أو من قريب.

الإجابة مقنعة ومنطقية. لقد عدت لمشاهدة نشرة الأخبار التى تقدمها القناة الفضائية الخليجية فوجدت فيها الجديد والمثير والطريف والمبهر فى نفس الوقت.. أخبار سريعة، نقل خاطف إلى موقع الحدث. نشرة تعطى الأولوية لأهمية الخبر ذاته وليس لأهمية صاحب الخبر.. نشرة لا تترك خبرا تقدمه كل قنوات التلفزيون العالمية - أمريكية وأوربية وأسيوية - إلا قدمته هى أيضاً وفى نفس الوقت، ومعظم الأخوة الخليجيين يملكون الإيريال الفضائى المعروف باسم (الدش) والذى يتيح لهم التقاط عشرات من برامج التلفزيون التى تبثها قارات الدنيا الخمس. وليس كل مشاهد عربى يجيد عشرات اللغات،

وبالتالى فإن القناة الفضائية الخليجية سدت هذه الثغرة عن طريق تقديم أهم الأخبار العالمية بعد ترجمتها إلى اللغة العربية، مما أعطى لهذه القناة ميزة كبرى جذبت إليها المشاهدين فى كل دول الخليج وفى الدول الأجنبية التى يقيم فيها الناطقون بلغة الضاد.

وفى تصورى أن فى استطاعة القناة الفضائية المصرية أن تعالج هذا النقص عن طريق إعادة النظر فى البرامج التى تقدمها وعلى رأسها نشرة الأخبار. إن المشاهد المصرى غير راض عن هذه النشرة فما بالك - إذن - بالمشاهد فى الدول العربية والعرب المقيمين فى أوروبا؟! والحل الوحيد هو أن تبث القناة الفضائية نشرة أخبار خاصة ومختلفة تماماً عن النشرة التى تبثها فى مصر وللمصريين مادام هناك إصرار على التمسك بتلك النشرة وفرضها فرضاً على المشاهد المصرى الذى لا حول له ولا قوة! المشاهد الذى يدفع اشتراكاً مالياً مقابل استقبال برامج القناة الفضائية من حقه أن يرى نشرة أخبار عالمية خاطفة متنوعة، وشاملة، وما أسهل تحقيق هذه الخزمة. فالقناة التليفزيونية الخليجية تحصل على أخبارها من العديد من القنوات التليفزيونية العالمية مقابل اشتراك أو اتفاق خاص. ونفس الشئ تفعله قنواتنا المصرية، ولكننى لا أعرف لماذا تكثر وتتنوع نشرة الأخبار فى القناة الخليجية عنها فى قنواتنا المصرية؟! المهم أنه ليس صعباً أبداً أن تتطور نشرة أخبارنا لتكون مماثلة - إن لم تكن أفضل - للقناة الفضائية الخليجية.

نفس الشيء يقال أيضاً عن نوعية البرامج التي تبثها القناة الفضائية المصرية. فلقد لاحظت أننا نقدم برامج يستغرق بثها أكثر من ٤٥ دقيقة كاملة وأحياناً تمتد لأكثر من ذلك! فهناك المط الطويل والإسهاب فى الكلام المفيد وغير المفيد، بالإضافة إلى برامج «الكراسى» التى لا أعرف متى سنتخلص منها والتى ضج المشاهد المصرى - قبل غيره - من رتابتها ومللها!

إن القناة الفضائية الخليجية مزدهمة بالإعلانات. والإعلانات كما نعرف - تشكل الدخل الرئيسى لآية محطة تلفزيون فى العالم. ومادمننا نريد لقناتنا الفضائية التجارية النجاح والدخل الكبير من الإعلانات فيجب علينا أولاً أن نجذب المشاهدين ونصرفهم عن مشاهدة القنوات الأخرى المنافسة حتى تتدفق علينا الإعلانات. فلا يعقل أن ننتظر من المعلن أن يعلن عن سلعته فى قناة تلفزيونية يعلم تماماً ضالة عدد المشاهدين لها!

المطلوب نظرة جديدة متطورة وشاملة، حتى يمكن لقناتنا الفضائية أن تصمد أمام المنافسة التى تواجهها، حالياً، والتى ستشتد وتتضاعف مستقبلاً مع ظهور العديد من القنوات التلفزيونية.

الفنانون المستوظفون

من

هؤلاء الذين تفرغوا، طوال الأيام العديدة الماضية،
من أجل منع المخرج السينمائي - أى مخرج
سينمائي - من العمل فى الإخراج المسرحى!
والأعجب من هذا أن الذين أصدروا هذا «القرار» هم من
أعضاء مجلس إدارة نقابة الممثلين وعلى رأسهم السيد النقيب
الذى لا أتذكر اسمه!

لقد شاهدت عدداً من هؤلاء يشرحون موقفهم على شاشة
القناة الثالثة، وذهلت - حقيقة - من المبررات التى ساقوها
تأكيداً لسلامة رأيهم وتأييداً لوجهة نظرهم فى ضرورة هذا
المنع حماية «لمصالح» المسرحيين من الغزو التتارى الذى قام به
بعض مخرجى السينما!

فى البداية.. تصورت أن الحكاية مجرد «نكتة سخيفة» من
إناس لا يعملون ولديهم الفراغ الكبير الذى يجعلهم يصدرون
الفتاوى عملاً بالمثل القائل: «الفاضى يعمل قاضى»، ولكن
اتضح - بعد ذلك - أن الأمر ليس هزلاً، وأن السادة يهدفون -
فعلاً - إلى منع «التتار» من دخول مسارحهم حتى لو تطلب
الأمر استخدام القوة ضدهم.

سمعت وشاهدت أحدهم يطالب بضرورة التخصص. فمن
رأيه أن «المسرحى» لا يجوز له العمل «كسينمائي» والعكس
صحيح! وسمعت وشاهدت آخر يستظرف قائلاً: «لا مانع من
السماح للسينمائي بالإخراج المسرحى بشرط أن تلغى كافة
أقسام أكاديمية الفنون بحيث يسمح لخريجها بالعمل فى كل

التخصصات الفنية من تمثيل وإخراج وديكور ومونتاج و.. و.. الخ.

وما أغرب وأسخف ما قاله هؤلاء السادة. فمعنى كلامهم أن يمتد هذا المنع ليشمل كافة المهن والتخصصات سواء الفنية أو غير الفنية. فبعد منع المخرج يمكن جداً منع الممثل المسرحي من العمل كممثل سينمائي أو تليفزيوني أو إذاعي! وقد لا نتوقف عند هذا الحد، فنفاجاً بنقابة الصحفيين - مثلاً - تصدر قراراً بمنع الصحفي من كتابة القصة أو المسرحية باعتبار أن الصحفي يكتب الخبر أو المقال فقط! ويجوز - كذلك - أن يجتمع مجلس اتحاد الكتاب ويصدر قراراً هو الآخر يلغى به عضوية الكتاب الروائيين لأنهم يعملون في الصحافة في نفس الوقت! وبنفس هذا المنطق الغريب يمكن أن يمنع أساتذة الجامعات من كتابة المقالات التي تنشرها لهم الصحف بحجة أنهم لا يتمتعون بعضوية نقابة الصحفيين!

إن موهبة الفنان لا تتجزأ. فالممثل الموهوب هو الذي تتخاطفه السينما والتليفزيون والمسرح والإذاعة. وينذر أن ينجح ممثل في السينما ولا ينجح فوق خشبة المسرح أو أمام شاشة التليفزيون.

وما يقال عن الممثل يقال مثله عن المخرج، فما أكثر المخرجين السينمائيين الذين لمعوا فوق الشاشة الكبيرة ولمعوا أكثر - أو أقل - على خشبة المسرح أو داخل «استديو» التليفزيون. حدث هذا في مصر ويحدث أيضاً في كل دول العالم.

والسادة الذين يريدون تغيير هذه الحقيقة يتناقضون مع أنفسهم. فكلهم دخلوا إلى عالم الفن من باب القوى العاملة وليس من باب الموهبة والإبداع الفنى، بدليل أنهم لا يلمعوا ولم يبدعوا ولم يجد واحد منهم القبول لدى المشاهد فى الأدوار الثانوية التى قاموا بها فى التليفزيون أو فى السينما، ولأنهم من الفنانين المستوظفين فإن تفكيرهم ينحصر فى تطبيق نظم القطاع العام، الذى ابتلى به الفن المصرى كما ابتلى به كل شئ فى مصر، مثل «الأقدمية» و«التسلسل الوظيفى» والمناصب المكتبية العليا للأعلى صوتاً والأقل موهبة!

طوال السنوات الطويلة الماضية كان المسرح الحكومى - ومايزال - تحت رحمة هذا البعض. وكان الجمهور يضطر إلى التردد على المسارح الحكومية لأنه لا يجد غيرها. وبعد أن ظهر المسرح الذى يملكه الأفراد إنصرف الجمهور عن المسرح الميرى ماعدا الفترة القصيرة التى تولى فيها الفنان الموهوب محمود يس إدارة المسرح القومى وقدم العديد من المسرحيات الناجحة أسند بطولاتها لفنانين موهوبين مثل حسين فهمى وعزت العلايلى ويحيى الفخرانى ونالت إعجاب الجمهور، ثم تحالف الفنانون المستوظفون وأطاحوا بمحمود يس ليعود المسرح الميرى إليهم مرة أخرى!

وهذا «الانتصار الكبير» لا يكفيهم! لقد وجدوا أن أصحاب المسارح الأهلية لا يثقون فى مواهبهم وقدراتهم كمخرجين لمسرحياتهم وأنهم يستعينون بالنابهين المبدعين من مخرجى

السينما بدلاً منهم وهم الذين تصوروا أنه لا مسرح بدونهم، فكان اجتماعهم وكان قرارهم العجيب بمنع المخرج السينمائي من الإخراج المسرحي! إنها منهزة الذين لا يريدون أحد فأرادوا أن يفرضوا أنفسهم رغماً عن أنف الدنيا كلها!

لا يكفي أن يقف الفنانون الحقيقيون موقفاً حاسماً وحازماً ضد هؤلاء الحفنة من الفنانين المستوظفين.

والمطلوب أن يتنبه الفنانون الحقيقيون إلى الخطأ الكبير الذي وقعوا فيه عندما تجاهلوا نقاباتهم وتغيّبوا عن انتخاباتها وتركوا مجالس إداراتها للذين دخلوا عالم الفن من باب القوى العاملة وأداروا النقابات لصالحهم وفرض مواهبهم المفقودة! الذي حدث هو درس لكل النقابيين ولكل النقابات المهنية.

الحل الوحيد

لأن

الرئيس الأمريكى - بل كلينتون - لا يطبق العنف ويكره الحروب ويطارد الإرهاب فى قارات الدنيا الخمس، فلقد لاحظ أن مصداقية ما يقوم به. ويدعو إليه، لن يتحقق إلا إذا بدا حربه المشروعة ضد العنف والإرهاب داخل بيته - الولايات أولا، قبل أن يشنها داخل بلاد الآخرين.

فليس من المقبول أن يسمح القانون الأمريكى بفتح محلات لبيع كافة أنواع الأسلحة من مسدسات وبنادق آلية ومتفجرات لكل من هب ودب دون سؤاله عن اسمه أو هويته أو الغرض من شرائه أسلحة القتل والنسف والتدمير، وهو ما شجع المجتمع الأمريكى - منذ عشرات السنين - على أعمال العنف وتقمص شخصية «راعى البقر» الذى يستخدم طلاقات مسدسه فى حل مشاكله مع الآخرين، لأنها - أى الرصاصات - أكثر حسما وأكثر سرعة فى تحقيق النتائج!

وبالفعل ... لم يتردد الرئيس كلينتون فى أن يشن حربا ضد هذا الاستهتار بأرواح المواطنين وتركها تحت رحمة أى معتوه يستطيع أن يشتري السلاح ويفرغ رصاصاته على المارة، أو يضع الديناميت تحت ناطحة سحاب فى قلب نيويورك لينسفها بكل من فيها لمجرد الاستمتاع بانهيائ تلك العمارة الضخمة وتحويلها إلى جبل من التراب فى ثوان معدودة!

ووجد كلينتون من يواجهه - من بين أعضاء الكونجرس - ويرفض اقتراحه بتغيير قانون بيع الأسلحة، بحجة أن من حق المواطن الأمريكي - طبقا للقوانين المتوارثة - أن يدافع عن نفسه وبيته وممتلكاته، أما إذا كان هناك بعض المرضى الذين سيئون استخدام هذا الحق، فليس معنى هذا أن نعاقب الغالبية العظمى من المواطنين الأسوياء، وإنما الحل يكون فى محاولة عزل وعلاج تلك الأقلية المريضة نفسيا التى تسمى استخدام السلاح!

هذه المواجهه - من أعضاء الكونجرس - لم تثن الرئيس كلينتون عن المضى قدما فى حربه المشروعة ضد الإرهاب وروافده - العكس هو الصحيح - فلقد أعطى لهذه القضية المزيد من جهده ووقته من أجل محاولة إنقاذ المجتمع الأمريكى من العنف الذى أصبح سمة من سمات الشخصية الأمريكية. وإذا كانت المعارضة لمنع بيع الأسلحة مازالت قوية، فإن الرئيس كلينتون نجح فى مطاردة العنف فى البرامج والأفلام التى تقدمها قنوات التليفزيون الأمريكية. فلقد ثبت أن مشاهد العنف التى كانت الأفلام والمسلسلات الأمريكية تفرط فيها بشكل مثير، كثيرا ما تؤثر فى المشاهدين الصغار فتدفعهم إلى العنف وتزينه فى عقولهم وقلوبهم، وبالتالي لا يجدون حرجا فى تقليد ما يقوم به أبطال تلك الأفلام والمسلسلات من قتل وضرب واعتداء على الأرواح والأعراض والممتلكات!

وتحقق - بالفعل - أحد أهم أهداف كلينتون، وتم إخضاع شبكات التليفزيون الأمريكية لما يعرف بـ «مقياس جرينر» الذي ينسب إلى العالم والباحث الأمريكي: «جرينر» الذي توصل إلى مقياس يمكنه من الحكم على هذا الفيلم بأنه يشجع على العنف، فيمنع عرضه على المشاهدين، أو لا يجد فيه هذا التشجيع، فيسمح بمشاهدته على الشاشة الصغيرة! ومقياس «جرينر» هذا شبيه بمقياس: «ريختر» المعروف الذي يقيس درجات الزلازل التي تنكب بها الشعوب بين الحين والآخر والتي تتفاوت في ضعفها وقوتها. فهناك الزلزال الذي لا يشعر به أحد، والزلزال الذي يحدث بعض التدمير، وهناك - أخيرا - الزلزال المخيف والمدمر الذي يسوى كل المرتفعات بالأرض، وما تحت الأرض! نفس الشيء بالنسبة لمقياس: «جرينر» فهناك الفيلم - أو البرنامج - الذي لا يسمح بعرضه لأقل من ١٢ سنة، وهناك الفيلم الذي يحظر عرضه لأقل من ١٦ سنة، وهناك - أخيرا - الفيلم «+» الذي يجب منع عرضه بالنسبة للجميع!

وإذا كان من الممكن تطبيق هذه المعايير على دور السينما، فمن الواضح أنه من الصعب جدا تطبيقه على الشاشة الصغيرة حيث لا توجد رقابة - غير رقابة الأب والأم - على ما يسمح أولادهما بمشاهدته طبقا لأعمارهم. وهذا ما دفع الأخصائيين الاجتماعيين إلى المطالبة بأن تكون الرقابة على الأفلام والبرامج والمسلسلات قبل عرضها بحيث يتم حذف

المشاهد، أو حذف العمل ذاته من أساسه. والولايات المتحدة ليست وحدها تهتم بمطاردة العنف والإرهاب فى السينما والتليفزيون فأوروبا الموحدة شكلت لجنة خاصة بقرار من البرلمان الأوروبي - لدراسة معايير «جربنر» ومدى صلاحيتها للتطبيق على ما يشاهده الأوروبيون فوق الشاشتين: الكبيرة والصغيرة، تمهيدا لطرح الرأى على البرلمان للموافقة على التشريعات القانونية المقترحة.

وما أحوجنا فى مصر إلى الاهتمام بمطاردة هذا الإرهاب «النظري» الذى تمتلئ به مشاهد أفلامنا ومسلسلاتنا، حماية لأطفالنا من تقليد العنف الذى أصبح - بفضل بعض كتاب السينما ومخرجيها ومنتجى أفلامها - القاسم المشترك الأعظم لغالبية تلك الأفلام والمسلسلات! ليست هذه دعوة فرض الرقابة على الأعمال الفنية، فهذا آخر ما تطالب به «أخبار اليوم»، وإنما الهدف الوحيد من وراء تلك الدعوة هو الإقلال من مشاهد العنف والقتل وتزيين الانحراف والإدمان وحجبها عن عيون الصغار.

إن مشكلتنا - فى مصر - أن معظم كتاب السينما والمسلسلات من المرضى نفسيا، بدليل أن بطلات وأبطال أفلامهم من المجرمين والشمامين والمنحرفين والقتلة واللصوص ومغتصبى الأعراض والممتلكات. إن هذه الفئة من الكتاب والمخرجين المرضى نفسيا تركوا كل مظاهر الحب

والخير فى مجتمعنا، وما أكثرها، وركزوا فقط على الجانب
المظلم - السىء - وحده واستلهموا منه كتابهم وسيناريوهاتهم
فى أفلامهم ومسلسلاتهم! والدليل على ذلك نراه فى مقارنة بين
أفلامنا القديمة - منذ الثلاثينيات وحتى السبعينيات - وأفلامنا
التي تلت تلك الفترة ولا تزال كما هى حتى اليوم!.

المطلوب عزل وعلاج الغالبية العظمى من كتاب السينما
والمسلسلات التليفزيونية، عندنا، فهذا هو الحل الوحيد لإنقاذ
أطفالنا!

یومیات ونیس

أعتقد

أن من أجمل وأفضل مسلسلات تلفزيوني على مستوى جميع القنوات العربية - من فضائية إلى أرضية - هو مسلسل يومي بعنوان «يومييات ونيس» تقدمه إحدى قنوات «ART» التي تملكها شركة سعودية، وتبث برامجها من العاصمة الإيطالية: روما!

كان المسلسل في الأصل مجرد فكرة للفنان متعدد المواهب: محمد صبحي قام بعرضها على السادة المسؤولين في التلفزيون المصري، ولكن لأسباب لا أعرفها. على وجه الدقة - لم يتحمس واحد منهم لهذه الفكرة. مما اضطر الفنان الموهوب محمد صبحي إلى البحث عن تلفزيون عربي آخر يمكن أن يوافق على إنتاج وعرض حلقات هذا المسلسل وهذا ما تحقق بالفعل لقد وجد محمد صبحي حماسا كبيرا من المسؤولين عن «ART»

فقدموا له كل الإمكانيات التي طلبها من أجل إعداد وإخراج وإنتاج هذه الحلقات التلفزيونية اليومية التي دخلت - الآن - جزءها الثالث بنجاح كبير.

و«يومييات ونيس» جمعت بين مزايا عديدة، يندر أن نشاهدها في عمل فني واحد. فحكايات المسلسل، رغم أن مشاهدها تنصب جميعها في قالب كوميدي ضاحك وساخر، إلا أنه ينطبق عليها وصف الكوميديا الهادفة، وليس الضحك لمجرد الضحك، كعهدنا مع الغالبية العظمى من الأفلام والمسلسلات الكوميدية!

فكرة «يوميات ونيس» تدور حول أسرة مصرية يتحلى الأب بصفات حميدة. ويؤمن بمبادئ ومثل عليا، ويبذل كل ما فى استطاعته من أجل تنشئة أولاده - فى مختلف المراحل الدراسية - على نفس التربية الصحية والسليمة التى نشأ عليها، وتمسك بها.

عشرات المواقف التى واجهتها أسرة ونيس، حلقة بعد حلقة، وتعاملت معها بالأسلوب التربوى السليم الذى أعادنا إلى الماضى البعيد الذى كان يتميز بكل ما هو جميل، وسليم ومهذب، وصحى فى علاقة الفرد بأسرته، وعلاقته بجيرانه، ويسكان منطقته ثم علاقته بالمجتمع ككل.

أهم مالفت نظرى فى حلقات «يوميات ونيس» أنها كتبت ببساطة شديدة ليأتى الحوار أبه بالسهل الممتنع، فهو يبعد عن الخطب والمواعظ المباشرة، ولكنه - أى الحوار - ينبه المشاهد إلى الصواب ويبعده عن الخطأ بالكلمة الضاحكة والقفشة الساخرة دون أن يشعر المشاهد بأنه يتلقى درساً فى الآداب والأخلاق العامة، وحسن التعامل مع الغير!

لقد نجح محمد صبحى فى كتابة الحلقات اليومية بالاشتراك مع مهدى يوسف. إن أبرز ما يميزها أنها شنت المشاهد، وجذبت به إلى إنتظارها - يومياً - بعد أن أحس بالآفة الحميمية مع العدد الكبير من أبطال هذا المسلسل، ومن بينهم مجموعة كبيرة من الوجوه الجديدة التى لم نلتق بأصحابها من

قبل، لكنهم. رغم ذلك - أثبتوا وجودهم وأكدوا تلقائيتهم فأحبهم
المشاهد ورحب باستقبالهم يوميا فى بيته.

كان المخرج أحمد بدر الدين موفقا فى اختيار زوجة محمد
صبحى - فى المسلسل - النجمة سعاد نصر، وأولادهما وهم:
سامح الشجيع، وهدى هانى، وفادى خفاجة، والطفلة الأعجوبة
ريم أحمد. كما لعبت الوجه الجديد «نيا» دورا بالغ الصعوبة
لفتاة صماء بكماء، أجادته إلى درجة كبيرة لفتت به الأنظار.
والى جانب محمد صبحى وسعاد نصر تألق النجم العالمى
المحبوب جميل راتب فى دور والد صبحى، وقدم مشاهد
إنسانية لا تنسى. وجميل راتب من الفنانين الذين يتزايد
ويتضاعف إبداعهم بمرور الوقت ومضى السنوات. فهو فى
«يوميات ونيس» أكثر إبداعا منه فى أدواره السينمائية
والتليفزيونية الأولى التى لعبها بعد عودته من فرنسا، على
الرغم من أنه كان أصغر سنا، ولا أغالى إذا قلت: إن حلقة
واحدة من «يوميات ونيس» لا يظهر فيها جميل راتب، يشعر
المشاهد بأنها حلقة ناقصة!

والنجم الآخر الذى جذب الأنظار هو: عبدالله مشرف الذى
لعب دور شخص بسيط: عقلا وتفكيراً، فنجح فيه نجاحا مقنعا
لكل من شاهده وتابعه.

وهناك حشد كبير من ضيوف الحلقات من النجوم مثل
زوزو نبيل، ومحمد توفيق وغيرهم وغيرهم، ممن شاركوا فى

إنجاح هذه الحلقات الكوميدية الهادفة، التي كنت أتمنى أن تعرض فى إحدى قنوات التليفزيون المصرى ليراها المصريون الذين لا يمكنون دشا يلتقط لهم القنوات الفضائية، فهذا المسلسل كتب عن المصريون وموجه أساسا ليراه المصريون ليسخروا من عشرات السلبيات التي تسلت إلى تصرفاتهم وعلاقاتهم وتعاملهم مع أنفسهم ومع غيرهم، فى هذا الزمن الرديء الذى نعيشه الآن، وجاء المصلح الاجتماعى الأستاذ ونيس محمد صبحى - ليحاول إعادة الأسرة المصرية إلى تقاليدها وعاداتها التي أوشكت على الضياع. عمل إبداعى هذا هدفه كان يجب أن يعرض على الشاشة المصرية ليشاهده المصريون المحرمون من الدش.

فهذه الحلقات أفضل - فى رأى - من معظم مسلسلاتنا المتخلفة.

عمر الشريف

شاهدت

شاهدت النجم العالمى عمر الشريف فى حوار أجرته معه قناة «أوبريت» السعودية التى تبث برامجها التليفزيونية من لندن. الأسئلة كان معظمها معاداة، وسبق أن وجهت إلى عمر الشريف، وعلى الرغم من ذلك كان لدى نجمنا العالمى - كعاقته - الجديد الذى يقدمه والطريف الذى يعلنه، بأسلوبه المذهب، وكلماته البسيطة والمفهومة.

ومن متابعتى لأحاديث عمر الشريف، فى الفترة الأخيرة، ازبدت اقتناعا بمدى الحزن الذى لم ينجح النجم الكبير فى إخفاء معالته عن وجهه. والذى يلقي نظرة أو يستمع إلى هذا النجم المصرى - الذى تخاطفته هوليوود وخلقت منه فنانا عالميا - يتأكد من أنه ليس واثقا من سعادته بما فعله وحققه!

والطريق الطويل الذى قطعه فناننا العالمى، لم يكن مفروشا بالزهور والورود. فما زلنا نتذكر الحملة المسعورة التى تعرض لها عمر الشريف من أقلام مصرية وعربية - للأسف الشديد - فى سنوات انطلاقته الأولى. فما أكثر ما قالوه عنه، وما اتهموه به! قالوا إنه تنكر لعرويته ومصريته، بمجرد أن عرض عليه يهود هوليوود العمل فى أفلامهم! قالوا إنه زار إسرائيل وهاجم العرب هناك! قالوا إنه اعتنق الديانة اليهودية!

وأحدثت هذه المزاعم والاتهامات تأثيرها السيئ جدا على شعبية عمر الشريف فى العالم العربى. لقد منعوا أفلامه من

العرض فى دور السينما العربية، كما منعوا عرضها فى التليفزيون! والصحف العربية لم تكن تكتب عن عمر الشريف إلا ما يسىء إليه، خاصة بعد أن تم الطلاق بين عمر الشريف وفاتن حمامة، وحملته الصحافة العربية وحده مسئولية فشل هذا الزواج، وعاقبته بمزيد من الصفحات التى شوهت صورته، وشككت فى وطنيته، وطعنت فى عرويته!

حدث هذا فى الوقت الذى كان فيه عمر الشريف ملء السمع والبصر فى كل قارات الدنيا الخمس، ما عدا المنطقة العربية الثورية التى تمتد من المحيط إلى الخليج! أجهزة الإعلام العالمية كانت تركز على نجومية عمر الشريف، وتتحدث عن أفلامه وأدواره على الشاشة الكبيرة والشاشة الصغيرة وفوق خشبة أشهر مسارح العالم، فى حين أن أجهزة أعلامنا العربى فكانت تركز فقط - بالنسبة لأخبار عمر الشريف على مغامراته النسائية، وخسائره فوق موائد القمار، وفى حلبات سباق الخيول!

وكان من الممكن أن تستمر هذه القطيعة حتى اليوم، لولا أن تغيرت أشياء كثيرة فى المنطقة، وعاد عمر الشريف إلى بلده مصر، وتم الافراج عن أفلامه وبدأ عرضها على الشاشتين: الكبيرة، والصغيرة. وفوجئ المشاهد المصرى والعربى بالكم الهائل من الأفلام التى قام عمر الشريف ببطولاتها ولم تعرض فى بلادنا إلا منذ سنوات قليلة ماضية!

فى حديثه مع قناة «أوبريت» قدم عمر الشريف صورة مختلفة عن الصورة التى رسمناها له - فى أجهزة الإعلام العربية - فى بداية مشوار نجوميته، فقال:

- «لقد عانيت فى بداية عملى فى هوليوود من بعض الذين يعادون مصر ويكرهون نظامها الحاكم فى ذلك الوقت. حقيقة إنهم لم يحاربونى صراحة، ولكنهم - فى نفس الوقت - لم يقدموا لى المساعدة التى كنت أنتظرها. فالغرب كان يعادى - وقتذاك - مصر بسبب سياستها المعادية وقتذاك - للغرب، وبالتالي فقد عادانى البعض بسبب مصريتى وعروبتى. وهو وضع طبيعى عانى منه كل مصرى أقام فى الخارج فى تلك الفترة. وعندما تولى الرئيس الراحل أنور السادات وتعرف العالم عليه كرجل سلام، اختلف الأمر وأصبح المصرى - أى مصرى - موضع ترحيب واحترام من الجميع. نفس الشئ يمكن أن يتكرر لو أن أحد الفنانين العراقيين وجد فرصة - مثل فرصتى - للعمل فى السينما العالمية، فمن المؤكد أنه سيعانى من المتاعب ومن العداء من البعض فى أوروبا أو أمريكا لا لشيء إلا أنه جاء من بلد صدام حسين المكروه من الشعوب والحكومات الغربية.

وانتقل عمر الشريف ليتحدث - بعد ذلك - عن وحدته فى أوروبا وأمريكا، فقدم - مرة أخرى - صورة مختلفة وتتناقض مع الصورة التى رسمها له أعلامنا العربى، وتظهره كالرجل الذى

عاش حياته بالطول والعرض وصادق المئات وأحب العشرات
وأنجب الكثير من الأطفال! لقد اتضح كذب هذا كله، وتحدث
عمر الشريف فأكد أنه لم تربطه صداقة واحدة مع أى إنسان
فى أوربا أو أمريكا. إنه يعرف الكثيرين كزملاء أو معارف
لحظات وقتية، أما الصداقة - كصداقة - فلم يعرفها إلا فى
مصر ومع مصريين.

حقا.. كم كان إعلامنا ظالما

|

عقدة

« رأفت الهجان »

آخر عمود -

من

المؤكد أن المسلسل الرمضاني الذي جاء في «سببسة» اهتمامات المشاهدين، كان مسلسل الحفار الذي كنا نتوقع أن يكون أفضل المسلسلات وأكثرها تشويقا ونجاحا، فجاءت النتيجة - للأسف - الشديد على عكس ما كنا نتوقع!

كل مقومات ومكونات النجاح، كانت في خدمة هذا المسلسل.. فالقصة حقيقية، أخرجها الكاتب المعروف صالح مرسى من ملفات المخابرات المصرية، واستطاع بقلمه المميز أن يحولها إلى قصة مشوقة تسعد المصريين وترفع أعناقهم إلى عنان السماء.. فخرا وتباها بأبطالهم الذين نجحوا في توجيه ضربة قاصمة للعدو الإسرائيلي الذي كان يتباهى - في تلك الفترة - بأنه صاحب القوة التي لا يمكن قهرها!

وقطاع الإنتاج - في التلفزيون المصري - لم يبخل على الصرف لإنتاج هذا المسلسل الوطني الذي تنتظره عشرات الملايين من المشاهدين من المحيط إلى الخليج. وكان المسئول عن قطاع الإنتاج. ممدوح الليثي - يعلم جيدا أن كل جنيه سيصرفه على هذا المسلسل، سيعود - مر أخرى - إلى خزنة هذا القطاع بأضعاف أضعافه، نتيجة لتهافت قنوات التلفزيون العربية على شرائه والتنافس فيما بينها على عرضه فوق شاشاتها خلال شهر رمضان المبارك. وهذا ما شجع الليثي على عدم البخل في الصرف على إنتاج هذا العمل الكبير.

أما المخرج وفیق وجدی فقد حصل على «كارت على بياض» لاختیار أفضل وأنجح نجوم السينما والتلفزيون للقيام بأدوار أبطال هذه القصة الحقيقية التي تزدهو بها ملفات جهاز المخابرات العامة المصرية. وبالفعل إزدحمت الحلقات بمجموعة كبيرة من أحب النجوم إلى المشاهدين مثل: حسين فهمي ومصطفى فهمي ويوسف شعبان وهالة صدقي وكرم مطاوع وحسين الشربيني.

كان من المنتظر - مع تلك الإمكانيات المادية والفنية الهائلة - أن نستمتع بمسلسل متماسك، ومقنع، يرتفع إلى مستوى الحدث الحقيقي، العظيم، الذي سجله قلم المبدع: صالح مرسى، ولكن المأساة أن الجبل تمخض - في النهاية - عن فأر هزيل، أثار ضيق وغضب الغالبية العظمى من الذين شاهدوا حلقات «الحفار» سواء في القناة المصرية العادية أو الفضائية، أو في العديد من القنوات العربية التي دفعت الكثير - لقطاع الإنتاج - من أجل الحصول على حق عرض المسلسل خلال شهر رمضان في نفس وقت عرضه في مصر.

فوجدنا بسيناريو متقطع، وحوار ساذج، وأحداث غير منطقية، ومشاهد تلف وتدور حول الموضوع دون أن تمسه، لا لشيء إلا لأن المطلوب: أن يمتد المسلسل ويطول ليغطي أيام شهر رمضان! وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، كان لابد من هذا

اللت والعجن، بالإضافة إلى البطء غير المعقول في تتابع الأحداث، وكأنتنا نشاهد فيلما يجرى تصويره بالسرعة البطيئة، أو كأن الكاميرا قد أصيبت بالشلل الرعاش!

لقد صدمنا صدمة كبيرة في مسلسل «الحفار» الذي كان من الممكن أن يكون قمة في الإبداع، وقمة في الأداء، وقمة في التشويق، وقمة - أيضا - في سرعة الحركة، لولا جشع المسئولين عن قطاع الإنتاج في التلفزيون المصري، وطمعهم في الحصول على أكبر عائد ممكن عن طريق بيع هذا العمل إلى قنوات التلفزيون العربية بالآلاف اندولارات لكل حلقة، ولولا حرص كاتب السيناريو والحوار على التعامل مع المسلسل كالبقرة الحلوب التي تفيض عليه بالآلاف الجنيهات.. حلقة بعد حلقة ولولا موافقة كبار النجوم - أبطال المسلسل - على قبول هذا السيناريو المشتت، والممل والسادج!

ومن المؤكد أن هذا العمل الفاشل - بكل المقاييس المتعارف عليها - قد أساء إسماء بالغة إلى الواقع الحقيقي الذي قام به رجال جهاز المخابرات المصري، فلم يكونوا كما أظهرهم المسلسل بمثل هذه البساطة، كما أن الإسرائيليين لم يكونوا بمثل تلك السذاجة وهذا العبط فالواقع أكد أن الصراع بين الجانبين كان قويا ومتكافئا، ومن هنا جاء فخرنا بتفوق المخابرات المصرية في تلك العملية.

إن القصة الحقيقية - كما رواها الذين قاموا بها من رجال المخابرات المصرية - تختلف تماما عما جاء فى سيناريو وحوار ومشاهد المسلسل التليفزيونى الذى كنا نتمنى ألا نراه مهملًا.

لا أعرف لماذا كان هذا الإصرار العجيب، من جانب كاتب السيناريو والمخرج، على الإساءة إلى هذا العمل البطولى الذى قمنا به فى أحلك أيامنا وأكثرها حزنًا وحسرة خلال صراعنا القديم ضد العدو الإسرائيلى؟! ولا أعرف أيضا كيف يمكن لمخرج - مهما تواضعت مواهبه - أن يسمح بهذا الشلل فى تحريك الأحداث، وأن يستخف بعقلية المشاهدين بما يقدمه من مشاهد ساذجة، ومن ماكياج منفرد، ومن مونتاج لا يقبل من طالب فى معهد السينما!.

لقد ضحكت من مبررات فشل المسلسل التى لخصها ممدوح الليثى بقوله: «إن القصة تدور حول البحث عن جماد وهو الحفار، وبالتالي فإن الصراع بين الأشخاص كان محدودا بعكس الصراع فى رافت الهجان»!

وتبرير الليثى، أراه عذرا أقبح من الذنب نفسه! كان المفروض - والأمر كذلك - أن يكتفى بعرض القصة كلها فى فيلم سهرة بدلا من المطايعها بهذا الشكل المستفز لأشياء إلا بهدف المزيد من المال! ونسى ممدوح الليثى إن المقلب الذى شربته قنوات التليفزيون العربية قد يجعل أصحابها يفكرون

ألف مرة ومرة قبل التعاقد على شراء مسلسلاته القادمة خشية
من أن يلدغهم مرتين.

إن الميزة الوحيدة لهذا المسلسل الساقط أنه جعلنا نتذكر
بكل خير وفخر: مسلسل «رأفت الهجان» ونحیی مخرجه
الكبير: يحيى العلمی، كما نحیی أبطاله الكبار وعلى رأسهم:
محمود عبدالعزيز، ويسرا ويوسف شعبان، وإيمان الطوخی.

١

الجهاد
« ضد الدش »

يتصور

بعض السادة من المسؤولين أنهم أكبر من
المنصب المرموق الذى حصلوا عليه! ومن هؤلاء
من يتوهم أن قدراته على إصدار القرار أعلى
وأوسع، من قدرات الحكومة وعلى رأسها رئيس مجلس الوزراء
نفسه! وتحت هذا الوهم، أصدر هؤلاء السادة العديد من
القرارات التى تعتبر - فى أبسط وصف لها - أنها صادرة من
أناس يبحثون لهم عن دور.. أى دور!

كان من الممكن التسامح مع السيد الوزير المحافظ لو أنه
أصدر عشرات القرارات الهامة والمدرسة، إلى جانب قرار
[هايف] واحد، أما أن يكون هذا القرار غير المدروس هو وحده
الذى جعلنا نسمع عن هذا المحافظ - لأول مرة - ونتعرف على
[العقلية] التى يدير بها شئون المواطنين داخل محافظته، فهذا
هو المؤسف والمحزن!

أحد هؤلاء المحافظين فأجانا ذات يوم بإصدار فرمان -
على طريقة سلاطين الدولة العثمانية فى سنوات تدهورها
وانحدارها - يقضى بحظر [الدش] ومنع استقبال القنوات
الفضائية التليفزيونية فى المقاهى والأندية داخل حدود
المحافظة التى حظى سكانها برعايته وعنايته! وجاء فى حيثيات
هذ فرمان - الذى أحيا ذكرى الحاكم الذى سبق له تحريم
أكل الملوخية على شعب مصر - أن استقبال القنوات
التليفزيونية الأجنبية عبر الأقمار الصناعية، يشجع المواطنين
على السهر فى المقاهى، مما يؤدى إلى تأخرهم فى النوم،
وبالتالى يكثر تغيبهم وانقطاعهم عن العمل!

حيثيات عجيبة، ومبررات اعجب وأغرب! فالسيد المحافظ يتصور أن منصبه يعطيه الحق ليصبح وليا على أمور جميع المواطنين، شيوخهم قبل صغارهم، والا فما معنى أن يتدخل السيد الوزير المحافظ في أدق خصوصيات المواطن ويحدد له كيفية استغلال الوقت الذي يمضيه في النادي أو المقهى، كما يفرض عليه متى ينام ومتى يستيقظ؟! أن السيد الوزير المحافظ يتصور أن المواطن البالغ، والراشد، لا يعرف مصلحته ولا يعرف كيف يستغل ساعات نومه وسهرات ليله، وبالتالي فقد قرر أن يتولى - بنفسه - هذه المهام نيابة عنه ورغما عن أنفه!

لقد دهشت كثيرا عندما قرأت عن هذا [الفرمان] لأول مرة، وتضاعفت دهشتي عندما صدرت [الحيثيات] العنجهية المصاحبة له. لقد قيل أن هذه القنوات الفضائية تعرض البرامج والأفلام التي تتعارض مع ديننا وتقاليدنا ومعتقداتنا! قيل أن ما تقدمه تلك الشبكات التليفزيونية - وعددها أكثر من مائة شبكة - يشجع الشباب على الانحراف الخلقى، فيترك مدرسته، ويهمل عمله، ويقبل على تعاطي الخمر والمخدرات! وقيل - أيضا - أن منع الدش داخل الأندية والمقاهى هو من أجل حماية الشعب من هذا [الغزو الأجنبى] المدمر لكل ما هو نبيل وأخلاقى فى حياتنا!

هذا القرار أحدث دويا فى كل مكان الغالبية أبدت دهشتها من قرار السيد الوزير المحافظ، وتصورت أنه نجح فى حل كافة مشاكل محافظته، وحقق الراحة والرفاهية لسكانها،

وبالتالى لم يعد لديه ما يفعله ويشغل به وقت فراغه، ثم وجد
الحل - بعد طول بحث وتمحيص - فى [الدش] واعتبر تدميره
هو الهدف القومى الذى سيخلد اسمه وأعماله على مدى
التاريخ!

وسرعان ما اتضحت الحقيقة وراء اصدار هذا فرمان
العجيب اتضح أن السيد الوزير المحافظ لا حول له ولا قوة وأن
قرار [اعدام الدش] أملاه عليه السادة أعضاء المجلس المحلى
الذين كانوا أول من تنبهوا إلى هذا [الغزو الاستعماري] القادم
عبر الأقمار الصناعية وأخذوا على عاتقهم مهمة الصمود
والتصدى لكل من لا يشاركهم مخاوفهم، أو يرفض وصايتهم
على الشعب الذى يحتاج - حسب زعمهم - أن يحدد له الخطأ
فيبتعد عنه، والصواب فيلتزم به! والسيد الوزير المحافظ لا
يستطيع مواجهة هذا البعض - من أعضاء المجلس الموقر -
الذى بلغ من القوة لدرجة أن سلطات الأمر أكدت - أخيرا -
تورط العديد منهم فى مساندة الإرهاب ودعم الإرهابيين،
وما زالت القضية - حسب علمى - رهن التحقيق!

والطريف إلى درجة البكاء، أن هناك من بين السادة
المحافظين من أحس بالغيرة من زميلهم [قاهر الدش] وسمعنا
عن أكثر من محافظ - فى الوجهين: القبلى والبحرى - سارعوا
هم أيضا إلى إعلان [الجهاد] ضد الدش وقنواته الفضائية
وحظر استقبال وعرض برامجها داخل حدود محافظاتهم!

ولم تنته [الكوميديا] عند هذا الحد، بل فوجئنا بأحد المحامين الباحثين عن الشهرة يرفع دعوى عاجلة أمام القضاء يطالب فيها بتحريم استيراد الدش، وتحريم بيعه، وتحريم استقبال القنوات الفضائية سواء في الأندية أو في المنازل! وبالفعل حصل هذا المحامي على الشهرة التي يبحث عنها، بعد أن اهتمت الصحف بنشر خبر رفع هذه الدعوى الغريبة في صدر صفحاتها الأولى!

إننى أتصور أن الذين أعلنوا الجهاد ضد [الدش] سمعوا عنه ولم تتح الفرصة أمامهم لمشاهدة القنوات التليفزيونية التى يطلقها ويعرضها! هذا هو التفسير الوحيد الذى يمكن أن يبرر هذا الموقف من التدفق غير المسبوق للمعلومات التى يسمعها ويراهها المشاهد وهو جالس فى منزله.

عشرات القنوات، وكل قناة تسابق وتنافس الأخرى من أجل جذب أكبر عدد ممكن من المشاهدين فى قارات الدنيا الخمس.. نشرات أخبار تقدم الخبر لحظة حدوثه بعد بضع دقائق معدودة من وقوعه، قنوات لا تقدم غير الأخبار وعلى مدى ساعات الليل والنهار بلا انقطاع وبكل اللغات المعروفة وغير المعروفة.. قنوات تخصصت فى الإفلام التسجيلية التى لا تترك ظاهرة طبيعية فوق الأرض وتحت أعماق البحار وفى الفضاء، إلا اشبعتها تفسيراً وشرحاً وتوضيحاً بلغة علمية سهلة وبالصورة الملونة الساحرة.. قنوات لا تقدم غير الرياضة بكافة لعباتها وملاعبها وأبطالها قنوات برامجها يقال إنها

مخصصة للأطفال ولكن الواقع أثبت أن هذه البرامج المشوقة
جذبت كل [الأطفال] من ٧ سنوات حتى ٧٧ !!

قنوات شاملة فيها البرامج الإخبارية، والسياسية،
والثقافية، والاجتماعية، والصحية، والعلمية، إلى جانب
المسلسلات والأفلام، وقنوات أخرى لا تقدم غير الأفلام
الروائية بلغاتها الأصلية مع ترجمتها - على نفس الشريط - إلى
العربية أو إلى إحدى اللغات الحية المألوفة.

هذا هو ما تقدمه القنوات الفضائية المفتري عليها ممن
يعارضون من أجل المعارضة فقط، أو ممن يبحثون عن الشهرة
الزائفة اعتمادا على مبدأ [خالف تعرف] لقد بحثت عن القنوات
التي قيل أنها تخالف تقاليدنا وديننا وعاداتنا، فلم أجد غير
قناة تركية واحدة تقدم بعض الأفلام التافهة التي تتخللها
بعض المشاهد الخارجة، والملابس غير اللائقة، وفي ساعات
متأخرة من الليل، وبالطبع هناك اللائقة، وفي ساعات متأخرة
من الليل، وبالطبع هناك - أيضا - قنوات تقدم الاستعراضات
الغنائية الراقصة التي لا تختلف عما كانت السينما المصرية
تقدمه في الثلاثينات والأربعينات والخمسينات والستينات
والسبعينات وقبل أن ترتفع أصوات الذين يحرمون الفن
ويلعنون الفنانين! فهل يعقل أن نعلن [الجهاد] ضد
[الدش] ونطالب بوقف استيراده وتجريم بيعه وتحريم مشاهدة
قنوات لمجرد أن بعض القنوات تقدم مشاهد خارجة وبلغه
لأنفهمها، في حين أن هناك عشرات القنوات الأخرى التي تقدم
كل ما هو مفيد من معلومات لا يتوقف تدفقها ليل نهار؟!!

الذى يتجاهله المجاهدون من أجل تدمير [الدش] أن العديد من الدول العربية والإسلامية تتنافس فيما بينها على جذب المشاهدين إلى برامجها.. فهناك القناة الفضائية المصرية، وقناتان للملكة العربية السعودية، وواحدة لسلطنة عمان، وأخرى للأردن، وواحدة للكويت، وقناتان لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقناة لتونس، وقناة للمغرب، وواحدة للجزائر، وقناة للجماهيرية الليبية، بالإضافة إلى قنوات عديدة مخصصة للبرامج الإسلامية وتبث من بعض الدول الإسيوية، والأهم من ذلك أن المملكة العربية السعودية - وهي دولة لا يستطيع مكابر أن ينكر مدى التزامها بنصوص الدين وتعاليمه - لها نصيب الأسد من القنوات الفضائية العربية. لديها قناة [إم. بى.سى] ولديها القنوات الأربع [آر. ايه. تى] ولديها أخيرا - وليس أخرا - شبكة قنوات [أوربت] التى تقدم ٢٠ قناة تليفزيونية وبلغات متعددة وتقدم معظم وأشهر قنوات التليفزيون العالمية.

عشرات القنوات التليفزيونية تبث برامجها من قارات الدنيا الخمس من أجل تنوير المشاهد وتثقيفه والترفيه عنه، وبدلاً من أن نسعد بهذا التدفق الإعلامى غير المسبوق، نفاجأ بأصوات بمنع الدش، وتدميره وتحريمه!

لقد نسى أصحاب هذه الأصوات هذه الحقيقة، وتذكروا فقط - أن هناك قناة أو قناتين تقدم أفلاماً هابطه وسارعوا بمنع [الدش] من الأندية بحجة حماية ديننا وتقاليدنا، وكأن النادى يستطيع أن يعرض هذه الأفلام على الاعضاء ويترك عشرات القنوات الأخرى التى لا خلاف على برامجها؟

إن هواة مشاهدة الأفلام الخارجية يحرصون على مشاهدتها داخل غرف مغلقة وبعبدا عن العيون وبالتالي فإنهم ليسوا في حاجة إلى البحث عن تلك الأفلام - أن وجدت - داخل النادي ووسط عشرات من الأعضاء.

لقد كنا نشكو خلال سنوات الانغلاق - من ندرة المعلومات وافتقارنا لما يجرى ويقال في العالم من حولنا، والمضحك أننا - في زمن الانفتاح - نسمع عن محافظين في دمياط وقتنا وغيرهما يحاولون اعادتنا إلى هذا الإنغلاق الذي تخلصنا منه إلى الأبد، ليس هذا فقط بل سمعنا عن أحد المحامين - المفترض فيه احترامه لحقوق الإنسان وأولها حق المعرفة وحق حرية الشخصية في مشاهدته ما يريد والاستماع إلى ما يجب مادام لا يزج أحدا بهذه المشاهدة - يسارع ويقيم الدعوى القضائية بهدف تدمير [الدش] وتجريمه وتحريمه!

إذا كان من حق هذا المحامي أن يرفع هذه الدعوى الغربية، كحق ديمقراطي يجب احترامه، فإن الأمر يختلف بالنسبة للسلطة المحافظين، فالمحافظ - أي محافظ - لا يرأس دولة داخل الدولة، بمعنى أن هناك قضايا عامة متفقا عليها لا يملك المحافظ تحايلها.. فالدولة فتحت أبوابها ونوافذها على العالم كسياسة تحترم حق المواطن في التنقل والتعرف على ما يجرى في العالم، وليس من حق المحافظ - أذن - أن يحاول إغلاق تلك النوافذ عن طريق إصدار فرمانه الرجعي والمضاد لأبسط حقوق الإنسان.. وإذا كان هذا المحافظ يرفض أن

يقدر على ما يجري في العالم، مكتفيا بمعلوماتها الحالية،
فهذا شأنه وحده، أما أن يحاول أن يفرض الجهل على غيره
فهذا ما لا يجب على الحكومة السكوت عليه ويجب على الدكتور
عاطف صدقي أن يلغى هذا [الفرمان] ويسمح للأندية بتقديم
خدمة إعلامية لا تقدر بثمن للأعضاء الذين لا يملكون المال
اللازم لشراء [الدش] كما أتمنى أن أتى اليوم الذي يصبح فيه
ثمن الدش في متناول كل أسرة كي تتاح لها هذه الخدمة
الإعلامية التي لا تقدر بثمن.

قرارات وزارية
وراء الكارثة السينمائية

آخر عمود -

أكد

الأستاذ يوسف عثمان - نقيب السينمائيين - أن عدد دور السينما في الخمسينات كان نحو ٦٠٠ دار عرض، وأن العدد أصبح الآن نحو ١٣٠ فقط رغم أن عدد السكان زاد بأكثر من ثلاثة أضعاف على ما كان عليه في الخمسينات!

معنى هذا - ببساطة شديدة - أن سياسة التأميم، واغتصاب أملاك وممتلكات الأفراد والعائلات والشركات الخاصة وتحويلها - بجرة قلم - إلى الغول الذي أطلقوا عليه اسم: «القطاع العام» هي - أي سياسة التأميم - المسئولة الأولى عن تهمد، وتصنع وتقلص دور السينما في مصر.

فقبل تلك السياسة.. كان القطاع الخاص هو الذي يستثمر أمواله في بناء وتملك وإدارة تلك الدور في كل حي وفي كل مدينة في مصر، ثم توقف هذا كله بعد أن استولت الدولة على ممتلكات الأفراد والشركات الخاصة - ومنها دور السينما والاستديوهات والمعامل - وحولتها إلى عزبة لجيش الموظفين والمرتزة في وزارة الثقافة ومؤسساتها ومراكزها وهيئاتها وصناديقها، فكانت النتيجة الطبيعية لهذا الإهمال والنهب واللامبالاة هو تدهور الاستديوهات، وتخلف المعامل، وتقلص عدد دور السينما إلى ١٣٠ فقط لا غير، معظمها لا يصلح للأدمنين!

كانت كبريات شركات السينما العالمية - مثل «مترو جولدوين ماير» و«فوكس للقرن العشرين» - تحرص على بناء

أفخم دور عرض سينمائي فى العاصمة المصرية والإسكندرية
لعرض أحدث وأقوى أفلامها فى نفس الوقت الذى تعرضها
فيه فى الولايات المتحدة الأمريكية! وهذا ما شجع القطاع
الخاص المصرى على أن ينافس تلك الشركات الأمريكية وأنشأ
بالفعل العديد من دور السينما فى القاهرة والإسكندرية وبور
سعيد كانت مملوكة لأفراد وعائلات ركزت نشاطها فى بناء
وإدارة دور العرض الحديثة التى لا تقل جمالا وأناقة وحسن
إدارة عن «مترو» و«كاىرو». الذين عاشوا تلك الفترة يتذكرون
فخامة ونظافة تلك الدور، ويتحسرون - بالقطع - على ما آلت
إليه الآن من إهمال وسوء إدارة وامتهان لمن يدخلها أو يجازف
بالجلوس فوق مقاعدها وهذا المصير المؤسف والمحزن - لم
يكن مقصورا على دور السينما والمسارح والاستديوهات
والمعامل المؤممة وحدها، وإنما امتد أيضا إلى البقية الباقية من
ممتلكات القطاع الخاص بعد أن قرر أصحابها - والحق كله
معهم - التوقف عن التجديد أو الترميم بعد أن تعلموا من
القطاع العام ما تعلموه، وقلدوه!

قرارات تأميم الفن هى التى سمحت لأحد وزراء الثقافة
السابقين بأن يصدر قرارا فى سنة ١٩٧٤ يفرض على دور
السينما أن تعرض الأفلام المصرية فى الأعياد الدينية
والقومية، كما فرض عليها أن تعطى أولوية - على مدار السنة -
للفيلم المصرى بحيث لا يجوز عرض الأفلام الأجنبية مادامت
هناك أفلام مصرية تغطى احتياجات دور العرض!

ونفس هذا القرار الكارثة، أعاد وزير ثقافة آخر تأكيده
ودعمه وفرضه بقوة القانون بموجب القرار الوزاري رقم (٢٥٨)
الذي أصدره سياسته في ٧ سبتمبر ١٩٨٣!

إن هذا القرار - والقرار المكرر - يعتبر، في تصوري،
أخطر قرار في تاريخ صناعة السينما، لأنه القرار الذي أعطى
الفرصة الكبرى لمرضى وأسرى واقعية صناديق القمامة،
لفرض أفلامهم الساقطة ونشر أحقادهم ضد الناجحين
والثقفيين، وإثارة الفتن بين الطبقات، والتباهي بهذا كله أمام
الجمهور الذي كان - قبل ظهور هذا القرار الوزاري
الديكتاتوري - يتذوق الفن الجميل، ويتابع الموجات الجديدة
والصيحات المبتكرة في عالم السينما المحلية والعالمية - مما
اضطر هذا الجمهور المثقف والواعي إلى الابتعاد - مرغما - عن
دور السينما، بعد أن ابتعد عنها - أيضا - الفنانون الحقيقيون
من الموهوبين والموهوبات واعتزلوا المهنة وتركوا السينما
للمحظوظين والمحظوظات الذين أوصلوها - الآن - إلى
الحضيض!

ولم يكن من المعقول - والحال هكذا - أن تقف شركات
السينما العالمية مكتوفة الأيدي أمام الحرب التي أعلنتها مصر
- بقراراتها الوزارية - على الأفلام الأجنبية، ومطاردة فكر وفن
السينما العالمية وكان رد الفعل الطبيعي لهذه الشركات العالمية
هو شطب اسم مصر من سوق أفلامها، بعد أن أصبح عرض
هذه الأفلام محظورا في أيام الأعياد الفرعونية والقبطية

والإسلامية والقومية والثورية والوطنية، وما أكثرها، وبشرط
عدم توافر الأفلام المصرية الجاهزة للمشاهدة حيث تتمتع
بأولوية العرض بحكم القرار الديكتاتورى... إياه!

السادة الوزراء السابقون الذين أصدروا قرارات تأميم
الفن والفكر واستديوهات السينما ودور العرض، ثم أصدروا
قرارات فرض عرض الأفلام المصرية على دور السينما -
الملوكة للقطاع العام أو بقايا القطاع الخاص - كانوا يتوهمون
أنهم يدعمون ويحمون صناعة السينما المصرية، لكن الحقيقة
إن هذه القرارات - وغيرها - هي التى ساهمت وعجلت بكارثة
السينما التى نتحدث عنها فى هذه الأيام فالفن لا يمكن تأميمه.
والقطاع العام لا يمكن أن يكشف عن الموهبة أو ينميتها أو
يحميها. فالفنان الحقيقي لا يتحمل الروتين الحكومى، ولا
يقبله، ولا يطيقه. فالفن بلا حرية ليس فنا، وإنما يكون زيفا.
وعندما يطمئن الزائفون إلى أنهم يلقون العناية والرعاية من
وزارة الثقافة فإنهم يضمنون الاستمرارية فى تقديم أفشل
الفنون، ويجدون لها أفخم دور العرض، ويفرضونها على
الجمهور لأسابيع وشهور عديدة مادام أصحاب هذه الأفلام
الفاشلة من الفنانين الواصلين والمؤثرين والأسخياء!

عندما كانت دور السينما مملوكة للأفراد والشركات
الخاصة ، كان من المستحيل أن يوافق الملاك على عرض أفلام
تافهة وساقطة خوفا من عدم اقبال الجمهور على مشاهدتها،
أما بعد أن استولت وزارة الثقافة على دور السينما وسلمتها

لموظفين معدومي الأمانة، أصبح من السهل على أى منتج أو منتج أن يحجز، أو تحجز، كل دور السينما فى مصر لعرض هذا الفيلم أو ذاك ولأسابيع عديدة بصرف النظر عن أقبال جمهور المشاهدين أو ابتعادهم! المهم فقط بالنسبة للنجم «الكبير» أو للنجمة «العلاقة» - هو أن يعلن فى أجهزة الإعلام أن فيلم هذا، أو فيلم تلك، لايزال معروضا للشهر العاشر أو للسنة الثانية! ولم يكتف ناهبو وزارة الثقافة ومغتصبو دور السينما بما يتقاضونه من هذا المنتج أو تلك المنتج لفرض أفلامهم الساقطة على الجمهور الذى لا حول له ولا قوة. وإنما ضاعفوا من أرباحهم بالموافقة على عرض أفلام أجنبية ساقطة وفاشلة، فى حالة عدم وجود أفلام مصرية جاهزة للعرض طبقا للقانون، وهى الأفلام التى اشتراها مستوردو وموزعو الأفلام الأجنبية بأرخص الأسعار، من السند والهند وبلاد تتركب الأفيال لتزيد من انصراف الجمهور عن دور السينما التى كان يعشقها فى الماضى عندما كانت دور السينما المصرية تنافس دور السينما فى أمريكا وأوروبا على عرض أحدث الأفلام وأقواها وأجملها فى وقت واحد.

إن أفدح خطأ يمكن أن يقع فيه وزير الثقافة - الفنان فاروق حسنى - هو أن يواصل محاولته فى إقناع رئيس الوزراء للسماح له بالاحتفاظ بملكية أصول الاستديوهات والمعامل ودور العرض ويسمح فقط للقطاع الخاص بحق الاستغلال عن طريق انشاء شركات تهيمن عليها وزارة الثقافة عن طريق احتفاظها بتلك الأصول إن على وزير الثقافة أن

يحترم القرار الذى سبق أن أعلنه - منذ فترة - فى مهرجان الإسكندرية للسينما ويسحب يده، ويد وزارته، ويد صندوقها المشبوه، من السينما واستديوهاتها ومعاملها وتمويل انتاجها وبناء وترميم دور عرضها!

على وزير الثقافة أن يترك السينما للقطاع الخاص و حده لا شأن لوزارة الثقافة أو هيئاتها أو صناديقها بهذه الصناعة من قريب أو بعيد عليها أن تعرض كل ما اغتصبت من الأفراد والشركات - من استديوهات ومسارح وعقارات ودور عرض للبيع. وبعد ذلك لا شأن لهذه الوزارة بهذا النشاط الذى لولاها لما فسد كما فسد، ولما سقط وأفلس وتراجع كحاله الآن.

يمكن أن تتدخل وزارة الثقافة وتنص فى عقود البيع على الالتزام بممارسة نفس النشاط وعدم تغييره لفترة طويلة قادمة، وبذلك تنتهى علاقة الوزارة بما كانت تفتصبه وتضع أيديها وأقدامها فوق أنفاسه طوال العقود العديدة الماضية.

إن لدى وزارة الثقافة مهام جسيمة أخرى أتمنى أن يتفرغ وزيرها لها. لديها الآثار التى لا تقدر بثمن - فرعونية وقبطية وإسلامية - ليحافظ عليها من السرقات المنظمة، ويظهر مكاتبها من «شيوخ المنصر» الذين نسمع عن فتوحاتهم ونشاطهم بين الحين والحين بمناسبة اكتشاف سرقة آثار وتهريبها إلى قارات الدنيا الخمس! لدى الوزارة المتاحف التى تنهار وتحتاج إلى ترميم وإصلاحات وصيانة لا تتوقف. لديها الكتاب الذى يحتاج إلى الدعم المادى والأدبى حتى

يمكن أن يصبح فى متناول كل يد. ولدى وزارة الثقافة - أيضا -
الفنون الأخرى مثل التشكيلية والشعبية وغيرها التى تحتاج
إلى الدعم المتواصل والاهتمام الذى لا يتوقف للكشف عن
مئات الموهوبين من النشء والأخذ بأيديهم وتعليمهم فى
المدارس والمعاهد والكليات الفنية المتخصصة.

إن النشاط الفنى والثقافى بمختلف أنواعه وأشكاله مثل
الموسيقى والرسم والنحت والغناء اختفى تماما من مدارسنا
الابتدائية والاعدادية والثانوية وكذلك الجامعات ويا حبذا لو
انتقلت ملايين الجنيهات التى تخصصها وزارة الثقافة
لصندوقها العجيب إلى وزارة التربية والتعليم للصرف منها
على تلك الأنشطة التى كانت موجودة فى مدارسنا فى الماضى
البعيد.

هذه بعض المهام التى يجب أن تتفرغ وزارة الثقافة لها،
بعيدا عن السينما وصناعاتها ومشاكلها. فهذه مهمة القطاع
الخاص الذى كان يقوم بها - فى الماضى البعيد - على أكمل
وجه وقبل أن يظهر فى الدنيا شئ اسمه وزارة الثقافة!

إن الحل الوحيد لإنقاذ صناعة السينما من الهاوية التى
انزلت إليها هو أبعاد وزارة الثقافة - وبالذات صناديقها
ومكاتبها المتخصصة - عن تلك الصناعة. ولن يتحقق هذا مادام
وزير الثقافة الفنان فاروق حسنى لا يزال يحلم بأن تتولى
وزارته - عن طريق صندوقها العجيب - إنتاج ما يسمى بالأفلام
السوبر التى تريدها الدولة! إن نجاح فاروق حسنى فى تنفيذ

هذه الفكرة سيكون أشبه بمسمار حجا الذى سيعيد «ريمة إلى عاداتها القديمة» مرة أخرى وليسمح لى وزير الثقافة أن أقول له إن القطاع الخاص لا يقل وطنية أو حماسا عن الدولة لانتاج هذه الأفلام السوبر التى يتحدث عنها. هل نسى الفنان وزير الثقافة أن الفيلم العظيم «الناصر صلاح الدين» كان من إنتاج الفنانة الكبيرة الراحلة أسيا، وإن الفيلم العظيم الثانى: «واسلاماه» كان من إنتاج رمسيس نجيب، والاثنان - أسيا ورمسيس نجيب - كانا يصرفان من حر أموالهما، ولا علاقة لهما بوزارة الثقافة من قريب أو بعيد إن القطاع الخاص هو وحده القادر على انتاج الأفلام السوبر، لأنه يعرف جيدا إن الفيلم الفاشل لن يجد إقبالا من الجمهور وبالتالي لن يحقق أرباحا الذى يطلبه القطاع الخاص - فقط - هو أن تعاد إليه الفرصة مرة أخرى لإدارة وتنمية واستثمار صناعة للسينما - من الألف إلى الإياء - لينتج ويبدع ويتفوق ويسترد للسينما المصرية الأسواق المحلية والعربية والعالمية إن لم يكن اليوم ففى الغد القريب جدا. كلمة أخيرة..

إذا أراد الفنانون السينمائيون انقاذ صناعتهم. حقيقة. فعليهم أن يعتمدوا على أنفسهم. فالفنان الذى يتقاضى مئات الألوف من الجنيهات فى الفيلم الواحد يستطيع - بمفرده أو بمشاركة عدد من زملائه الفنانين الأثرياء - أن يبنى أستديو، ويقيم معملا. وينتج فيلما. ويعرضه فى دار العرض التى انشأها من ارباحه الطائلة.

كما كان يفعل كل نجوم السينما فى الماضى، على الرغم
من أن فنان الماضى كان يتقاضى واحدا من مائة - أو من ألف
- مما يتقاضاه كبار نجوم ونجمات اليوم. رغم الفارق الكبير
فى الموهبة والالتزام والإبداع بين فنانى الماضى العظام وفنانى
اليوم!

لقد سمعت إن هناك من يتقاضى - فى الفيلم الواحد -
نحو مليون جنيه. ولا اعتراض لى أو لغيرى على ذلك، ولكن
الغريب فقط هو أن هؤلاء النجوم والنجمات الذين يربحون
الملايين لا يستثمرون ملايينهم فى صناعة السينما ورأيانهم
يستثمرونها فى شراء - العمارات والشقق والمنتجعات والعزب
والمطاعم وعلب الليل واقتناء التحف والأنتيكات، فما نفس
الوقت الذى يتباكون فيه على السينما ودور العرض المتقلصة،
والمعامل البدائية. والاستديوهات المتخلفة، ويطالبون وزير
الثقافة بالصرف - من مال الشعب - على هذا كله، وإلا أرهبوه
ولعنوه واتهموه بأنه. عدو السينما!

المطلوب من الفنان فاروق حسنى الصمود فى مواجهة
التتار، حتى لا يضمه التاريخ إلى زملائه الوزراء السابقين
أرباب القرارات العجيبة!

«الواقعية»

المفتري عليها!

لست

وحدى الذى يهوى مشاهدة الأفلام المصرية القديمة، فى نفس الوقت الذى ينفر فيه من مشاهدة الغالبية العظمى من أفلامنا الحديثة. لقد اكتشفت أن كل من أعرفهم يشاركوننى هواية القديم، والنفور من معظم الجديد!

أسباب ذلك.. كثيرة ومتعددة، منها على سبيل المثال:

كانت الأفلام القديمة تقدم لنا المجتمع المصرى فى الصورة التى نتمناها له. قد تكون هناك مبالغة - من المؤلف والمخرج والممثلين - فى «مثالية» المجتمع الذى يقدمونه، ولكن ذلك المبالغة كانت مطلوبة - فى تصويرى - لإقناع المشاهد بضرورة الأخذ بالإيجابيات والابتعاد عن السلبيات. ففن السينما هو فن خيالى، غير واقعى، وبالتالي فلا بأس من المبالغة فى المثاليات ما دام الهدف - فى النهاية - هو ترسيخ مبادئ، وتقاليد، وعادات، قد لا تكون كلها موجودة بالفعل ولكن الإصرار عليها - فيلمًا بعد آخر - يتيح للمشاهد أن يلتفت إليها، وأن يتعود عليها، فيأخذ بها فى حياته ومعاملاته وعلاقاته.

كان الفيلم القديم يقدم الخطأ، فى نفس الوقت الذى يطرح فيه الصواب. فالفيلم يسلط الأضواء على الانحراف، ولكن طريق الانحراف كان - عادة - قصيرًا يقود من يسير فيه إلى العقاب الذى لا مفر منه، ويفرضه القانون السماوى والقانون الوضعى.. معاً.

المجتمع المصرى فى الفيلم القديم، كان يهتم بالتأكيد على حرص المواطن على حقوقه، والتزامه - فى نفس الوقت - بواجباته. فالصغير - فى مجتمع السينما القديمة - يحترم الكبير. يحترم القانون. يحترم القيم والعادات والتقاليد المتوارثة جيلا بعد جيل. يحترم الملكية العامة والملكية الخاصة. الغنى يعطف على الفقير. القوى لا يعتدى على الضعيف. النظافة كانت واضحة وظاهرة فى كل مشهد. منزل الرجل الفقير المكون من غرفة واحدة كان - رغم بساطته - نظيفا. الممثلون - الكبار والصغار - كانوا يحرصون على نظافتهم وأناقتهم حتى لو كانت الأدوار التى يقومون بها تتطلب ارتداء الملابس الممزقة أو المهلهلة.

السينما القديمة كانت حريصة على أن تعطى للمشاهدين القدوة. بطل الفيلم كان مهذباً فى حديثه، رشيقا، أنيقا، رياضيا، يتمنى كل مشاهد أن يكون مثله، وكان يقلده فى كل ما يقوم به. نفس الشئ يقال - أيضا - عن بطلات السينما القديمة اللاتى نستمتع بمشاهدتهن فى أفلامهن القديمة جداً، مرات ومرات.

إن مقارنة نجوم السينما القديمة بنجوم السينما الحديثة سيكون - بالقطع - فى صالح الأوائل. حقيقة إن هناك العديد من كبار الفنانين والفنانات الذين نعتز بهم وهم من أسميهم: بالحرس القديم، ولكن حقيقة - أيضا - أن هناك الأغلبية التى تسالت إلى عالم السينما بحثا عن العمل والاسترزاق، فى غفلة من الفن والذوق والموهبة!

السينما القديمة كانت تزهر وتتباهى بمواهب ووسامة
ولباقة وهيبة وقوة حضور عشرات من نجومنا الرجال أمثال:
أنور وجدى، وأحمد سالم، وعماد حمدي، ومحسن سرحان،
ومحمود المليجي، وإسماعيل يس، وفريد شوقي، وكمال
الشناوي، ومحمد عبد الوهاب، وفريد الأطرش، وعبد الحليم
حافظ، وعمر الشريف، وأحمد رمزي، وشكري سرحان،
ورشدي أباظة، وحسين صدقي، ويوسف وهبي، وسراج منير،
وأحمد علام، ونجيب الريحاني، وزكي رستم، وسليمان نجيب،
وحسين رياض، و.. و.. إلى آخر الأسماء التي يصعب
حصرها في هذه المساحة.

السينما القديمة كانت لا تتساهل في مواصفات نجمة
الجماهير. فلا أحد ينسى رقة وجمال وموهبة ورشاقة وأناقة،
عشرات من نجومات السينما والمسرح أمثال: ليلى مراد، راقية
إبراهيم، شادية، ليلى فوزي، فائق حمامة، صباح، ماجدة،
زهرة العلا، أمينة رزق، كاميليا، سعاد حسني، نادية لطفي،
تحية كاريوكا، سامية جمال، و.. و.. إلى آخر القائمة من
أسماء النجمات اللاتي لا تنسى.

كانت حلقة النجاح - في الماضي - تكتمل بالقصة الراقية،
وبالسيناريو المقنع، وبالإخراج المتقن، وبالشاهد المبهرة التي
تقدم كل ما هو جميل ونظيف في حياتنا أو في الحياة المثالية
التي نحلم بها ونتمناها.

وشتان الفارق بين هذه المواصفات كلها، وبين ما تقدمه
السينما المصرية من أفلام لا هم لها غير تقديم البشاعة،

والوقاحة، والسوقية، وبذاءة الشتائم والاستهزاء بالقيم
والتقاليد والعادات، بزعم أن هذه الصفات كلها - وغيرها - هي
الواقعية الحقيقية للمجتمع!

تحت شعار الواقعية.. فتحت السينما المصرية أبوابها
لاستقبال كل من هب ودب من كُتاب قصص معقدين نفسيًا،
جاءوا إلى الدنيا من أجل تحطيم الناجحين، وتشويه المتفوقين،
والتشكيك في مصادر ثروات الأثرياء وعدم التفرقة بين
الحرامى والعصامى، أو بين الفاسد الذى جمع ثروته من
حرام، والصالح الذى كسب كل جنيه من ثروته بالحلال! إن
نظرة واحدة إلى سلسلة الأفلام التى أنتجت خلال العقود
القليلة الأخيرة، نجد أن قصصها ترسخ هذه المعانى كلها،
وتدعو إلى قلب الطبقات بعضها على بعض، بحيث يكره
الفقير الغنى، ويحقد الفاشل على الناجح، ويستهزئ الجاهل
بالعالم، ويتناول الأدعياء على الموهوبين والمبدعين، بزعم أن
الأخلاق الحسنة والشرف والأمانة والطهارة والإخلاص
والإيمان، هى صفات مقصورة فقط على: الفقير والجاهل
والفاشل، بينما يُحرم منها الغنى والمتعلم والناجح والموهوب!

وتحت شعار الواقعية - أيضًا - لع مخرجون يعشقون
البوية السوداء يلطخون بها كل شئ وأى شئ فالواقعية - كما
تطبقها هذه النوعية من المخرجين - هى تركيز الكاميرا على
فضح الأساليب الملتوية والجرائم التى يتبعها، ويرتكبها، كل
الذين تفوقوا وعملوا ونجحوا وحققوا ثروات! فمن رأى هؤلاء
السادة المخرجين أن التركيز على هذه الأساليب وتلك الجرائم

يعطى «النكهة» ويحقق «الإثارة» المطلوبتين لجذب المشاهد إلى شباك بيع التذاكر! فالغنى - فى رأى هؤلاء السادة - لابد أن يتاجر فى المحرمات والمخدرات، ولا بد أن يسهر ويسكر ويعربد كل ليلة مع الراقصات، ولا بد - أيضاً - أن يكون وحشا ولصا وقاتلا وخائنا وقواداً حتى يحقق النجاح الذى حققه والثروة التى جمعها والشهرة التى حصل عليها!

وتحت شعار الواقعية المفترى عليها، تسلل إلى السينما المصرية منتجون جمعوا ثرواتهم من الاتجار فى المهربات واستثمروها فى السينما بهدف «غسل أموالهم القذرة»!

وتسلل إليها - كذلك - ممثلات يتصورن أن القبح هو أهم ما يميز المرأة المصرية، وبالتالي يجب على البطلة أن تكون دميمة، قصيرة، متفخخة، سليطة اللسان، بذينة الحركات، إلى آخر مواصفات ما نسمعه ونراه!

كما تسلل إليها - أيضاً - ممثلون يمكن أن يعمدوا فى أى مهنة ما عدا الفن، ورغم ذلك أصبح بعضهم يلعب أدوار البطولة فى أفلام لا هدف لها غير تعليم الجيل الجديد كيف يدمن المخدرات، وكيف ينصب على الناس، وكيف يشتم بالفاظ يعاقب عليها القانون، ويسرق ويقتل ويكفر بكل شئ وأى شئ، بزعم أن هذه هى الواقعية كما يفهمونها!

هذه النوعيات غير السوية أصبحت - للأسف الشديد - صاحبة الصوت العالى والمؤثر فى صناعة السينما المنكوبة. وإلى جانب هذه النوعية تقف القلة من نجومنا ونجماتنا

الحقيقيين الذين نعتز بهم كل الاعتزاز، لا حول لهم ولا قوة! إنهم - كما قلت - أشبه «بالحرس القديم» الذي لا يزال يدافع - بالبقية الباقية من قوته - عن الفن المصرى، والسينما المصرية، والفنان المصرى، والمؤلف المصرى، والمخرج المصرى، ضد تلك الهجمة الشرسة من العاطلين غير المهوبين الذين أصبحوا يتصدرون الصفوف الأولى، ويسيطرون - للأسف - على صناعة السينما!

إن المشكلة - فى رأى - أن هناك قوى تقف وراء هذه الكارثة بهدف القضاء النهائى على السينما - بصفة خاصة - وباقى الفنون الأخرى، بصفة عامة، حتى يتم إغلاق النوافذ وإحكام الإغلاق! الواهمون - وحدهم - هم الذين يتصورون أنه ليس فى الإمكان أبدع مما هو كائن، ويتوهمون - أيضاً - أن صناعة السينما بخير وأن الفنون والآداب لا خوف عليهما، ولا خطر يحدق بهما! هذا الوهم الكاذب يجب كشفه! لعل وعسى نتنبه إليه ونعمل على إنقاذ فنوننا من أخطار «طيور الظلام»!

قبل سنوات.. كان العمل بالتمثيل يمثل أحد أهم أهداف وأحلام نسبة لا بأس بها من الشباب المصرى، من الجنسين. إننى أعتقد أن هذا الهدف تقهقر - الآن - إلى ذيل قائمة اهتمامات الفتى المصرى أو الفتاة المصرية، والدليل على ذلك هو ما نراه من نوعيات رديئة لما يطلق عليها اسم: «الوجوه الجديدة»! وهناك العديد من الأسباب وراء هذا الابتعاد عن الفن، أهمها: الجو العام الذى تمرح فيه «طيور الظلام» بلا ضابط أو رابط، إلى جانب عدم تشجيع شبابنا على حب الفن

وممارسته فى المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية كما كان
حالنا فى الماضى البعيد والقريب.

والى أن يتحقق هذا كله، فإننى أتمنى لو أن الشخص
القديم تصدى لتلك النوعية الرديئة التى تسببت إلى صناعة
السينما، بحيث يعود إلينا وجهها الحقيقى القديم، كانت
السينما فناً راقياً يفخر الآباء والأمهات بأبنائهم وبناتهم
الفنانين والفنانات.

والدعوة مفتوحة للرأى والرأى الآخر.

الواقعية الدميمة !

استمرارا

لقضية تدهور فنون السينما ومسلسلات
التلفزيون والمسرح، وصلتني الرسالة التالية من
الكاتب المعروف الأستاذ أنور عبدالله:

- (أثار اهتمامي ما قرأته في «آخر عمود» عن الفرق بين
أفلام زمان وأفلام اليوم، لا بحكم أنني قارئ فقط، أو صحفي
وناقد مخضرم وحسب، بل لأنني أيضا مؤلف ومنتج وعاصرت
أجيال العمالقة، وترحمت عليهم في زمن الأقرام، وعاشت ذلك
العهد الجميل للرومانسية، كما عاشت كذلك هذا الزمن
الردىء الذى وعدنا بأن مصر ستكون كلها خضرة ومدائن،
فأصبحت - كلها - قرى كبيرة، يتسع فيها الجذب وتقل
الخضرة، ويزداد فيها النسل ويقل الخير!

وكناتج منطقى، انحدرت الأنواق، وانعدمت القيمة،
وانزوت الفروسية فى غربة القيم، وباتت ثروات مصر منهوبة
لأنها بلا صاحب، والإنتاج متواكلا لأنه بلا رقابة، والتعليم
مخنوقا بكثرة العدد وفقر العدة، والصحافة وظيفة يدخلونها
من نفق القوى العاملة فى غيبة المواهب!

وهبوط مستوى الأفلام - يا عزيزى - كهبوط مستوى
الأخلاق والأنواق، ليس سببا ولكنه نتيجة. فالسينما صورة
المجتمع، وابنة الحاضر، فأين الرومانسية فى هذا الحاضر؟!
وأين النقاء فى احترام الصغير للكبير إلا استثناء من القاعدة
السائدة؟

الواقعية ليست عيبا فى السينما، ولكن العيب فى
الإسفاف والاستهفاف بعقلية الناس، واستغلال العيوب بدلا
من ايجاد الحلول وجدية التناول، ولقد امتعنا عمالقة المخرجين
بأفلام الواقعية من قبل، كصلاح أبو سيف مثلا، بأفلام مثل:
«الزوجة الثانية»، و«شباب امرأة»، وغيرهما كثير. ولكن السينما
زمان كانت تعبر عن ذوق متلقيها، فى عصر لم يكن فيه
تليفزيون ولا فيديو ولا متفرج خليجى محروم من المتعة الوقتية
مثل هذه الأيام الغربية. أضف إلى ذلك أحزان صناعة السينما
بين أعمال الدولة لها، ورسوم الجمارك والضرائب وتقلص دور
العرض إلى ٢٥٪، وبين شروط موزعى الأفلام الذين لا يريدون
أفلاما إلا للفيديو فقط ودخول منتجين من تجار أدوات
الكهرياء، وغيرهم، لإنتاج الأفلام بالدستة! وهناك - أيضا -
الرقابة التى تمنع وتمنع بغير صلاحية ثقافية! لقد غطت
«أخبار اليوم» مشكورة هذا التراجع الرقابى ضد الإبداع،
ولكن أين الأثر لهذه الحملة العظيمة؟!

من قبيل المثال.. قدمت سيناريو فيلم «الرهائن» إلى
الرقابة، بعد أن قبلته وأشادت به لجان القراءة فى معظم
شركات الإنتاج والتوزيع السينمائى - عامة وخاصة - وهو يدور
حول قصة اختطاف طائرة مصرية، ويفضح التوجهات
للإرهابيين والذين يشجعونهم ويمدونهم بالمال والسلاح، خلال
دراما رفيعة المستوى، ولكن الرقابة رفضت السيناريو بحجة
«عدم موافقة جهات الأمن»! لماذا.. لم يقل أحد شيئا خلال عام
ونصف تقريبا. وقد أرسلت - أخيرا - شكوى إلى رئيس الوزراء

وزيرى الداخلية والثقافة طالبا معرفة السبب فى رفض فيلم
يستحق الدعم والتشجيع، وليس فيه ما يسيء إلى أحد، وفى
عهد حرية الرأى وتشجيع الإبداع، واختطاف طائرة مصرية
ليس خيالا، فقد وقعت ثلاث حوادث اختطاف طائرات مصرية،
ومازلت فى انتظار أن أعرف لماذا يمنع؟! .

إن السينما المصرية لم تعد مثلها زمان.. لأن كل شىء لم
يعد مثلما كان.. حتى أكثر نجوم السينما - وبالأخص نجماتها
- اللاتى تؤهلن اختيارات لا تدخل فيها القدرات، بقدر
ما تفرضها شروط الموزعين، وطبول بعض المجلات! ففى خلال
أكثر من ربع قرن، لم تنجب الشاشات أبطالاً للأدوار الأولى.
أرجوك أن تعدهم على أصابعك حتى تتأكد من قولى.. رغم أن
مصر فيها أكثر من ٦٠ مليون بنى آدم؟ .

انتهت رسالة الأستاذ أنور عبد الله، وهى - كما أعتقد -
جاءت حافلة بالأسباب التى أدت إلى هذا التدهور المخيف فى
فن السينما والمسرح وأفلام ومسلسلات التليفزيون، الذى
أصبح سداحا مداحا لكل جاهل، وكل فاشل، وكل دميم، وكل
مدع، وكل شمعاء تتصور نفسها ست الحسن والجمال! .

ومن حق الكاتب المعروف أنور عبد الله أن يغضب ويشور
بعد أن رفضت الرقابة التابعة لوزير فنان مثل فاروق حسنى
« سيناريو فيلم «الرهائن». فالكاتب يريد أن يخرج السينما
المصرية من أفلام المقاولات، الكهربائية، لعل وعسى يتشجع
الآخرون ويسيروا على نهجه، لتعود للسينما المصرية أمجادها
القديمة.

ولا يختلف أحد مع ملاحظة الأستاذ أنور عبد الله عن
انقراض نجوم ونجمات الأدوار الأولى، وحتى هؤلاء وأولئك
الذين يعدون على أصابع اليد الواحد مضى بهم الآن قطار
العمر ولم يعد واحد - أو واحدة - منهم يصلح الأدوار البطولية.
وهذا طبيعي مع الواقعية الدميمة التي نراها وننفر منها. وفيما
عدا ذلك فإن غالبية من نراهم على الشاشة لا علاقة لهم شكلا
وموضوعا بهذا الفن الذي كان جميلا!

عودة للواقعية المفترى عليها

كتبت

فى الأسبوع الماضى عن «الواقعية» البشعة التى دأبت سينما المقاولات على تقديمها فى أفلامها، مما أفقد السينما المصرية أية مصداقية، فتقهقرت إلى الوراء، وأصبح هواة مشاهدة الأفلام السينمائية - وأنا أحدهم - ينفرون من الغالبية العظمى من الأفلام الحديثة، ويعيدون مشاهدة الأفلام القديمة، والقديمة جدا، التى تسعدنا مشاهدتها، وتسعدنا أكثر أننا نعيش - فى الخيال - قضايا المجتمع المصرى القديم بكل قيمه وعاداته وتقاليده التى كنا نتفاخر بها، وأصبحنا نترحم - الآن - عليها.

وتعليقا على هذا المقال، وصلتني رسائل عديدة من فنانين ومثقفين وزملاء صحفيين، اخترت من بينها - للنشر فى هذا العدد - رسالة من زميلنا الشاب الناقد الفنى الأستاذ صلاح سعد، تحت عنوان: «نجوم من ورق.. بلا مواهب»، وتقول:

(أثار أستاذنا الكبير إبراهيم سعده - كعادته دائما - قضية على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة لما لها من تأثيرات وانعكاسات بالإيجاب والسلب على المجتمع وعاداته وقيمه وتقاليده، وأيضا على حاضره ومستقبله. لقد تطرق أستاذنا الكبير إلى «الفن» والبوية السوداء التى أصبحت تلتطخ وجهه، وانعكست بالتالى على وسائله المتعددة من مسرح وسينما وتليفزيون، وعلى أدواته من نجوم ومؤلفين ومخرجين، وكانت النتيجة هى ما نراه ونسمعه على الشاشة، كبيرة كانت أو صغيرة - من «واقعية» أصابت المشاهدين بالتشاؤم والإحباط من واقعهم هم الذى يرونه - الآن - بمنظار أسود!

ولم يكتف استاذنا الكبير بطرح القضية بل وجه الدعوة للمشاركة بالرأى والرأى الآخر لبحث أبعادها والتطرق إلى جوانبها المتعددة والمتشابكة، من أجل وضع حلول لها تساهم فى إنقاذ الفن من «طيور الظلام» وتعيد له وجهه الذى كان - فى يوم ما، وزمن ما - مشرقا ومتألقا.

وبحكم عملى كصحفى قريب من الأحداث الفنية، أتفق - تماما - مع وجهة نظر الأستاذ إبراهيم سعده التى تجعله يجذب رؤية الأفلام المصرية القديمة، وأعتقد أن الغالبية العظمى من المشاهدين يتفقون أيضا على «روعة» القديم من الأفلام، وعلى ما تتمتع به من «جاذبية» رغم كثرة عرضها على الشاشة، ولا أظن أن هذه الجاذبية وليدة الحنين إلى الماضى فقط، ولكنها تعود - أيضا - إلى القضايا التى كانت تعالجها هذه الأفلام وإلى النجوم المتألقة التى قامت ببطولتها، وقبل ذلك إلى المناخ الصحى الذى كان يسود الوسط الفنى فى ذلك الوقت، حيث اختفت الضغائن والأحقاد، ولم يكن لغير الحب والتآخى مكان يسمح لأدعياء الفن بالتوغل والانتشار. لقد كان الفن فى ذلك الزمن قلعة منيعة لا يقتحمها غير أصحاب المواهب والكفاءات فقط، وليس وسيلة للاسترزاق والشهرة وركوب «الزلمكة» والإقامة فى الفيلات وأجنحة فنادق الخمس نجوم - كما يحدث الآن - وما خفى كان أعظم! وهذا يقودنا - بالتالى - إلى كيفية صناعة النجوم - إذا جاز التعبير - فى الوقت الحاضر، وهل اختيارهم يتم وفق قواعد وأصول تضع الفن فى المقام الأول، أو يأتى بناء على اعتبارات أخرى تخضع لشروط «الأمن

والمكانة! ولتسمحوا لى بالقول أن بعض الصحف الفنية قد شاركت - بقصد أو بدون قصد - فى هذا التردى الذى تعاني منه الحياة الفنية، بتسليطها الأضواء - عمّال على بطّال - على نجوم أقل ما يمكن أن يقال عنهم إنهم «نجوم من ورق» تفتقر إلى الموهبة والدراسة، ولا تملك من مواهب فنية غير مظاهر الفتنة والإثارة، وكلما اتسعت وازدادت شعبية صاحبيتها فى «شباك التذاكر»، والتسويق والأرصدة فى البنوك، ولا يخفى على أحد أن بعض الصحف الفنية - بفعل الأقلام التى تسطرها - تحولت عن دورها فى الإعلام وأصبحت بوقا للدعاية والمصالح الذاتية، وبدلاً من أن ترتقى بذوق المشاهد وتنمى مداركه العقلية والإنسانية والجمالية، هبطت به إلى الحضيض!

ودعونا نكون أكثر صراحة ونعترف بأن هذه الصحف - للأسف الشديد - شاركت بدور فعال - وإن كان بطريق غير مباشر - إلى انحدار المستوى الفنى إلى أسفل درك، بأبواقها «الدعائية» للنجوم المتلألئة فى سماء الفن الراقى. وما حدث للفيلم العالمى «غاندى» خير دليل على تدنى مستوى التذوق الفنى. فهذا الفيلم الذى حصد العديد من جوائز «أوسكار» لم يستمر عرضه فى دار السينما عندنا أكثر من أسبوع واحد، والعيب ليس فى الجمهور ولكن فى وسائل الاتصال التى لم تحاول أن ترتفع بذوقه عن «التوابل» بل جعلته متذوقاً لها بصرف النظر عن أى قيم فنية أخرى!

وأين دور النقابات الفنية؟! يؤسفنى القول بأن هذا الدور اقتصر - حالياً - على مجرد «الجباية» وتحصيل الرسوم وتنمية

الموارد فقط، دون التطرق إلى القضية الأهم وهي الفن وكيف نعيد إليه الوجه المشرق الذى كان عليه. استثنى من ذلك نقابة السينمائيين التى تحاول من خلال نقيبها يوسف عثمان طرح قضية السينما ومناقشة أزماتها والبحث عن حلول لها، ولكن المحصلة فى النهاية مجرد توجهات على الورق، لأن الجهات المعنية التى تملك سلطة اتخاذ القرارات فى واد آخر! واكتفت نقابة الممثلين بدور «المتفرج» - دون تمثيل حقيقى - فى مسابقات الوجوه الجديدة، وإصدار «التصاريح» لها.. وامتلات الساحة بكل من هب ودب على حساب أصحاب المواهب التى توارت لأنها لا تجيد فن الشللية أو طرق الأبواب أو المشاركة فى الحفلات والسهرات، وأصبحت «العملة الرديئة» هى صاحبة الصولجان فى العملية الفنية والمتحكمة فى مقدراتها بداية من المؤلف ومرورا بالأبطال والمخرج وحتى دور العرض!

هذا المناخ «الرديء» - بالله عليكم - هل يستطيع أن يفرز «فنا» راقيا يدعو للتفاؤل ويبشر بمستقبل مشرق بلا احباطات؟! وإلى أن يسود مناخ آخر - بلا تلوث - دعونا نرفع القبعة «الفن القديم» إعزازا واحتراما لأصحابه، ولما قدموه).



انتهت رسالة الزميل الشاب صلاح سعد، وملاحظاتي على ما جاء فيها تتلخص فى الآتى:

* قبل أن أقرأ الرسالة كنت أتصور أن اعجابى بالأفلام القديمة يرجع إلى الشعر الأبيض الذى زحف إلى رأسى،

فبداهة أنه كلما مر العمر بنا.. إزداد حنيننا إلى الماضي
وتصورنا أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان، ولكن ا عجاب
زميلي الشاب صلاح سعد بالفن القديم أكد لي أنه لا صراع -
إنن - بين الأجيال، بل على العكس، هناك اتفاق بينها على
الترحم على الفن القديم والجميل، تماما كاتفاقها على حجم
الزهق، والسام، والنفور، من الفن الحديث الرديء الذي
يمارسه - الآن في بلادنا - كل من لا علاقة له بهذا الفن!

* أوافق الزميل صلاح سعد على أن بعض أجهزة
الإعلام المصرية - المرئية و المقروعة والمسموعة - لعبت، ولا تزال
تلعب، دورا في الهبوط بمستوى التدوق الفني، عن طريق تقديم
العناية والرعاية والدعاية لكل مدع ولكل مدعية أصبحا - فجأة
- من النجوم الساطعة في عالم الفن والإبداع، ولكن السؤال
الآن هو: «على فرض أن جميع أجهزة الإعلام وقفت ضد هذا
السقوط والتدنّي، فهل سيدبر هذا الموقف مفترسى السينما
المصرية على التوقف والامتناع عن ارتكاب جرائمهم ضد الفن
الذي ينتسبون إليه ظلما وعدوانا وافتراء؟» لا أعتقد.. فالمتابع
لما يحدث للفن المصري - على مدى العقود القليلة الماضية -
يؤكد أن هناك إصرارا من جانب عناصر عديدة على امتحان
هذا الفن الذي كان - في الماضي - جميلا، محترما، ونظيفا! إن
الخطر على الفن جاء أساسا من بعض الذين ينتسبون - ظلما -
إلى هذا الفن: كتابة، و انتاجا، واخراجا، وتمثيلا.

عشاق الشهرة

فجأة

- ويدون سابق انذار - قرر أحد المحامين غير المعروفين أن يشكل لجنة يكون هو رئيسها وعضوها الوحيد، تتولى فرض الوصاية على الشعب المصرى، رغما عن أنفه وأنف من نصب نفسه للدفاع عنه!

بدأت الحكاية.. عندما لاحظ الأستاذ المحامى أن العمر يجرى به، دون أن يحقق ما كان يحلم به - فى شبابه - من شهرة ومجد ومال. فعلى الرغم من مرور عقود عديدة على تخرجه فى كلية الحقوق إلا أن سوء الحظ لازمه، وأبعد عنه أصحاب القضايا بدءا بالمخالفات البسيطة، مروراً على الجناح المعتادة، وانتهاء بالجرائم العظمى التى يصعب على أى محام ناشئ أن يفوز بالشهرة والمجد والمال ما لم يوكل للدفاع عن كبار وعتاة المتورطين، وينجح - ببراعته وثقافته وحنكته القانونية - فى تبرئتهم مما نسب اليهم.

وكان الحل الوحيد أمام هذا المحامى، لتحقيق حلمه ونيل الشهرة المحروم منها، هو أن يكرر ما سبق لغيره فعله بحثاً عن تلك الشهرة الهاربة! فهناك عدد من المحامين الذين تخصصوا فى رفع دعاوى ضد المشاهير على أمل أن تنشر الصحف أسماء هؤلاء المحامين، بصرف النظر عن سخريه الرأي العام من تلك القضايا الغريبة والعجيبة. فمثلاً هناك من رفع دعوى ضد رئيس الجمهورية لأنه لم يحضر حفل رفاف ابنة المحامى، على الرغم من توجيه بطاقة الدعوة إليه! وهناك

من رفع قضية ضد رئيس الوزراء لأنه لم يحدد موعدا لمقابلة صاحب الدعوى!

وكانت الصحف تنشر - فى البداية - سطورا عن هذه الدعاوى الطريفة والغريبة، بهدف تسلية القراء وتندرهم على الذين أقاموا تلك الدعاوى ضد المشاهير وكبار رجال الدولة، ولكن الصحف تنبعت - فيما بعد - إلى هدف تلك القلة من وراء رفع تلك الدعاوى، فقررت تجاهلها، أو النشر عنها دون ذكر أسماء عشاق الشهرة من السادة المحامين.

وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة للقضية الغريبة التى رفعها - منذ أيام - المحامى غير المعروف، المقيم فى إحدى المدن البعيدة عن القاهرة، ضد إحدى الفنانات المعروفات. لقد ظل هذا المحامى يفكر، ويبحث، وينقب، عن قضية مثيرة يمكن رفعها ضد شخصية معروفة ومرموقة. إلى أن توصل - فى النهاية - إلى صورة نشرتها إحدى المجلات الفنية المصرية، لفنانة سينمائية مشهورة، وجد فيها بغيته، وتصور أنها ستحقق هدفه!

الصورة المنشورة كانت لقطة من أحدث فيلم قامت ببطولته هذه الفنانة. واختارتها المجلة لتحتل غلاف أحد أعدادها الأخيرة، وهو الغلاف الذى لم يعجب الأستاذ المحامى، فقد وجد فى الصورة ما يشكل «جريمة» يعاقب عليها كل من كانت له صلة قريبة أو بعيدة.. بها!

سارع هذا الباحث عن الشهرة، إلى رفع قضية مستعجلة
ضد الفنانة السينمائية، وضد صاحب المجلة، ورئيس
تحريرها، والمصور الذى التقط الصورة، والعامل الذى قام
بتحميض الفيلم، وسكرتير التحرير الذى صمم الغلاف،
والمحرر الذى كتب عن الفيلم الجديد!

جاء فى الدعوى التى رفعها المحامى إياه، ما معناه: إن
هؤلاء جميعا اشتركوا فى إرتكاب «جريمة لا تغتفر»، مع سبق
الإصرار والترصد! فلقد «تأمر» جميعهم على تعاليم الدين،
وتجاهلوا تقاليد أهل القرية، وسمحوا بنشر صورة على غلاف
المجلة للفنانة المعروفة وقد كشفت عن وجهها وكان المطلوب من
المجلة الفنية أن تنشر صورتها فى زى «الحجاب» أو «النقاب»!
أو كأن على الصحف والمجلات المصرية أن تتوقف عن نشر
صور الفتيات والسيدات باعتبار أن هذه الصور: «عورة»!

وكانت مفاجأة مؤسفة لكل من وصلته عريضة الدعوى
المرفوعة عليه، ولكل من سمع أو قرأ عن هذه القضية الغريبة.
والمرفوضة فى نفس الوقت.

لم يكن الأسف نتيجة الخوف من العقاب، فمن المؤكد أن
القضاء المصرى ظل - وسيبقى دائما - بعيدا عن أهواء
المغرضين والحالمين والباحثين عن الشهرة، وإن القانون
والدستور وفرا للمواطن حرياته وحقوقه كاملة، مادامت لا تمس
- أو تتعارض - مع حريات وحقوق الآخرين، والصورة المنشورة
- أساس القضية - هى صورة ليس فيها عرى أو اثارة، وهى

مشهد من فيلم أجازته الرقابة، وبالتالي فلا خوف على
«المتهمين» من عدالة القضاء المصرى، وإنما جاء الأسف فقط..
من أن ينسب إلى المجتمع المصرى - والعالم يخطوا إلى القرن
الواحد والعشرين - مثل هذه العقلية التى لا عمل لها، ولا
شاغل يشغلها، غير اضاءة وقتها ووقت غيرها.. فيما لا يفيد
غير الحالمين باعادتنا مئات السنين إلى الوراء!

الإتجار بالفن!

استمرار حملة «الواقعية المفترى عليها» في
السينما المصرية، تلقيت الرسالة التالية من
الأستاذ عمرو الليثي نائب رئيس غرفة صناعة

السينما شعبة الإنتاج:

- (أتابع باهتمام حملتكم للنهوض بصناعة السينما
وإبراز مالها وما عليها، ولذا فإننى أؤكد أن من أهم أسباب
تدهور هذه الصناعة هو ظهور بعض تجار الفن وهم - للأسف -
أكثر تأثيراً من تجار المخدرات! إن تأثير تاجر الفن على
الشباب أكثر وأعمق تأثيراً من تاجر السموم البيضاء
والسوداء. ومن السهل التعريف بتاجر الفن. فهو ذلك الشخص
الذى يستغل حاجات الناس ومشاكلهم تحت مسمى الترفيه
والمتعة الفنية، ويبث سمومه وديسائسه داخل أعماله، فيؤدى إلى
تشويه وجهات النظر الصحيحة عند المتلقى، وغرس بذور
فاسدة داخل قيم المجتمع، وتوجيه الشباب إلى طريق الخطأ
والغاء الوعي والمدارك الحسية عند المواطن. إن هدف تاجر
الفن هو الاستغلال فى سبيل الحصول على مكاسب مادية
رخيصة. وهنا يجب أن تكون لنا وقفة. فتاجر المخدرات يوجه
سمومه ويختار ضحاياه من فئة فاقدة الوعي وهى الفئة التى
تهرب - باللاوعى - عن الواقع الذى تعيشه وترفضه، أما تاجر
الفن فهو يوجه سمومه إلى جميع طبقات الشعب الواعية
والواعدة، ولذا فإن تأثيره على المجتمع أشد بكثير جداً من
تأثير زميله: تاجر المخدرات، وإن كان الاثنان يستحقان - فى
رأى - أقصى العقوبات فى القانون.

إن تجار الفن يستخدمون أسلوبين اثنين لا ثالث لهما لترويج بضاعتهم الفاسدة، هما: العنف والجنس. فعن طريقهما ينجح تجار الفن في استنفار الغرائز المكبوتة عن طريق اللعب بأوتار الإثارة الجنسية والعنف وسفك الدماء، مما يدفع الصغار والشباب إلى تبني الأفكار الشاذة، والمعتقدات الغريبة، والتعامل غير السوى مع الآخرين! وحتى في محاربتهم المزيفة للتطرف الدينى، فإنهم لا يفصلون بين الإرهابى الجاهل بأمور دينه وبين المتدين المسالم العارف بأصول هذا الدين، مما لا يُقنع المشاهد الذى يتصور أن الهدف من هذا الفيلم أو المسلسل هو محاربة الدين وتشويه الإسلام، وليس العكس، وإلا فلماذا يظهر المسلم - فى تلك الأعمال - فى صورة الجاهل، المتخلف، الإرهابى، فى حين يظهر الأجنبى فى أعمال أخرى متحضرا، ومتقفا؟!!

ولم يقف تجار الفن عند هذا الحد، بل حاولوا تزوير التاريخ ذاته، فجاء هذا التزوير مُمكِّلا فى تشويه سير الزعماء والمناضلين وأبطال الحركات التحررية، إلى جانب رجال الفكر والفنون والاجتماع، لهدف واحد هو: تحطيم تلك الرموز التاريخية وهو ما يشكل - فى رأى - جريمة عظمى فى حق الشعوب. إن تشويه وتزوير التاريخ، يمكن أن يقضى - بكل بساطة - على الأسس القومية التى نضجت عليها الشعوب العربية، وهى الأسس التى استمدت أصولها من حضارة وتراث تلك الشعوب.

إن نظرية الفن التى تحدث عنها أرسطو فى كتابه «فن الشعر»: الفن - الخير - الجمال تبحث عن تطهير الذات الإنسانية من أى دنس بداخلها، والسمو بالروح، والارتقاء بالذهن، وإشباع الحاجات الملحة والخاصة بالتنوير والثقافة، إلى جانب الشعور بالمتعة الفنية، وإطلاق العنان للخيال والأحلام.

هذه المفاهيم كلها، وغيرها، تنكر لها تجار الفن وتجاهلوها، وخالفوا - بالتالى - ميثاق العمل الفنى كما ضربوا عرض الحائط بالقيم الفنية الجمالية التى يجب على الفن - كل فن - حملها وتقديمها للمشاهد. إن الفنان - كما نعلم - هو الناقد لمجتمعه، الشاهد على عصره، الساخط على أوضاعه المقلوبة، والمعبر عن وجهة نظره بالكلمة الصادقة، وبالنقد الهادف. إن الفنان خُلِقَ ليبنى، لا ليهدم. جاء ليرتفع بالذوق، لا ليفسده!

إن تاجر الفن يدمر المجتمع، كما يدمره زميله تاجر السموم، وعلينا - كمبدعين عرب ومصريين - أن نتعامل مع هذين التاجرين المدمرين بنفس المعاملة، ونوقع عليهما ذات العقاب).



من المؤكد أن الأستاذ عمرو الليثى لا يطالب حقيقة بإعدام تجار الفن الفاسد، وإنما هو يريد أن ينبه - فقط - إلى خطورة

ما يفعله هؤلاء التجار بالشباب والمراهقين من خلال الأفلام الفاسدة - من عنف وجنس - التي يقدمونها ويتصورون أنها «الواقعية» التي يعيشها المجتمع المصرى ويجب تقديمها كما هى حتى يرى الناس أنفسهم.. دون رتوش! إن الإصرار من جانب هؤلاء التجار على تقديم هذه «الواقعية» التي يتصورون أنها تحقق لهم الرواج والانتشار، بغض النظر عن تدميرها لصورة المجتمع وتشجيع الشباب على تقليدها، هو المسئول - فى رأى - عن انصراف الجمهور العريض عن السينما المصرية، والمسئول - أيضا - عن رفض المهرجانات العالمية قبول تلك النوعية من الأفلام، وهذا فى رأى يشكل العقوبة القاسية - والكافية - التي يطالب عمرو الليثى بها، لعل وعسى تتخلص السينما المصرية من تجارها، ويعود الفن من أجل الفن، ومن أجل الصالح العام أيضا.

عودة فنّان مبدع

شاهدت

- بالصدفة - برنامج المنوعات الجديد الذى يقدمه الفنان - متعدد المواهب - سمير صبرى، فى القناة التليفزيونية المصرية. لقد شديتنى فقرات هذا البرنامج الذى لم تتح لى فرصة مشاهدته إلا فى الأسبوع الماضى فقط، وقيل لى: إن هذا البرنامج يقدم منذ فترة، وبانتظام!

لقد أسعدتنى عودة سمير صبرى إلى شاشة التليفزيون المصرى، بعد غيبة طويلة. فريما لا يعلم الجيل الجديد أن سمير صبرى كان يعتبر - فى رأى - أشهر وأنجح من قدم برامج المنوعات، فى التليفزيون المصرى منذ بدايته وحتى لحظة كتابة هذه السطور. كان يقدم فى الستينيات وبداية السبعينيات برنامج «النادى الدولى» وكان برنامجاً ناجحاً وجماهيرياً يحرص المشاهدون على متابعته بنفس حرصهم على مشاهدة أحد الأفلام الناجحة.

وقد لا يعلم الجيل الجديد أنه صدر - وقتذاك - قرار مايزال مجهول الهوية، حتى هذه اللحظة بمنع الفنان سمير صبرى من تقديم «النادى الدولى» ومنع ظهوره على شاشة التليفزيون ووقف التعامل معه تليفزيونياً وإذاعياً!

لقد قيل الكثير عن أسباب هذا المنع، قيل - على سبيل المثال - إن سمير صبرى قدم إحدى الرقصات - ضمن فقرات برنامج «النادى الدولى» - وسألها عن القرية التى ولدت فيها، فقالت إنها من قرية «ميت أبوالكوم»، وهى القرية التى ينتمى

إليها الرئيس الراحل أنور السادات! وأكد «العالمون ببواطن الأمور» - في ذلك الوقت - أن الرئيس السادات ثار ثورة عارمة عندما علم بما قالتها الراقصة، وأنه أمر - كما زعم هؤلاء العالمون - بطرد سمير صبرى من التليفزيون ومنعه من الظهور على الشاشة!

وقتها .. أذكر أن بعض المقربين من الرئيس الراحل.. أكد لى أن الرئيس السادات لم يصدر هذا الأمر، ولا علاقة له بمنع سمير صبرى من العمل فى التليفزيون.. وأكد لى آخرون - من جهة أخرى - أن بعض العاملين فى التليفزيون الذين كانوا يغارون من نجاح وشعبية سمير صبرى هم الذين كانوا ملكيين أكثر من الملك نفسه، وهم الذين كانوا وراء استصدار قرار وقف برنامج الفنان سمير صبرى!

الذى حدث بعد ذلك أن سمير صبرى ابتعد عن التليفزيون، ووجد نفسه فى عشرات الأفلام التى قام بالمشاركة فى بطولتها إلى جانب نجاحه الساحق فى تقديم الاستعراضات فى ملاهى الفنادق الكبرى، مما جعله القاسم المشترك الأعظم فى أشهر وأكبر حفلات الزفاف التى شهدتها فنادق الخمس نجوم على مدى السنوات العديدة الماضية!

وفى المقابل.. أصبحت ساحة التليفزيون «سداً مداماً» لكل من يتصور نفسه قادراً على تقديم برامج المنوعات، عشرات من تلك البرامج ظهرت فوق شاشات قنواتنا المتعددة، خلال السنوات العديدة التى أعقبت وقف برنامج النادى الدولى

وللأسف الشديد.. لم ينجح برنامج واحد منها فى أن يسد الفراغ الذى أحدثه توقف برنامج سمير صبرى!

المهم.. لقد عاد - أخيراً جداً - الفنان المبدع إلى الشاشة الصغيرة، ببرنامج منوعات جديد، ومختلف عن برنامج «النادى الدولى» فميزة سمير صبرى أنه يجدد فى أفكاره. ويجدد فى برامجه. البرنامج كما رأيت، لأول مرة، حلقة الأخيرة - فى الأسبوع الماضى - فيه المعلومة، والفكرة، والرأى إلى جانب الاستعراض، والأغنية.. إلى آخر ما نراه ونتوقعه من برامج المنوعات فى قنوات التلفزيون العالمية.

لقد أحسن الوزير صفوت الشريف عندما أعاد سمير صبرى إلى مكانه الطبيعى، الذى كان خالياً بغيابه ومفتقداً تواجده.

الطريف .. أن هناك - فى مبنى ماسبيرو - من لا يرحب بعودة سمير صبرى للعمل فى التلفزيون المصرى.. ليس هذا فقط، بل سمعت أن إحداهن رفعت دعوى قضائية ضد إسناد تقديم برنامج المنوعات اليه، وطالبت بالحكم بإبعاده وإسناد هذه المهمة لها شخصياً!

«التعاون المفقود»

انتهت

مباراة كرة القدم بين فريقنا القومى وفريق «إيه. إس. روما» الإيطالى بالتعادل ٢/٢ وهى النتيجة التى أسعدت الملايين الذين شاهدوا المباراة على شاشة التليفزيون المصرى، إلى جانب أكثر من ستين ألفاً حرصوا على مشاهدتها فى استاد القاهرة تشجيعاً منهم لفريقنا القومى، من جهة، وللاستمتاع بالمهرجان الرياضى والفنى الكبير، من جهة أخرى.

وإذا كانت دار أخبار اليوم هى التى قامت بتنظيم هذه المباراة، فإن الشكر الأول يجب أن يكون من نصيب شركة «أجيب» الإيطالية التى تحملت تكاليف هذه المباراة من الألف إلى الياء. بدأت القصة عندما زارنى فى الصيف الماضى السيد/ موسكاتو رئيس مجلس إدارة شركة البترول الإيطالية «أجيب» - وأخبرنى أنه قرر الاحتفال بمرور ٤٠ سنة على عمل الشركة فى البحث والتنقيب واستخراج البترول المصرى، وطلب منى السيد/ موسكاتو أن تتولى دار أخبار اليوم تنظيم هذا الاحتفال، وهو ما وافقنا عليه ورحبنا به ثقة منا فى خبراء التنظيم والإعلان والدعاية من أبناء دار أخبار اليوم، خاصة أن أخبار اليوم كانت السبّاقة فى هذا المجال عندما تعاقدت - فى الخمسينيات - على استضافة فريق البرازيل للعب فى القاهرة.

لقد نجح المهرجان الرياضى بحمد الله، وظهر فريقنا القومى فى صورة مشرفة أمام أحد أقوى فرق إيطاليا وهو نادى «إيه. إس. روما». لقد دهشنا من موقف المسئولين عن

صفحات الرياضة فى الصحف والمجلات القومية التى قامت بالتعتيم على هذه المباراة، وكان فريق أخبار اليوم هو الذى يلعب وليس الفريق القومى؟! كما أسعدنا - فى المقابل - أن أقسام الرياضة فى صحف المعارضة وبالذات الزميلة العزيزة «الوفد» أفردت مساحات كبيرة لهذه المباراة وأشادت بتنظيمها وفوائدها على فريقنا القومى. كما أن التليفزيون المصرى تفضل مشكوراً وأعطى لهذا الحدث الرياضى الكبير ما يستحقه من الاهتمام والتشجيع.

وموقف صفحات الرياضة فى الصحف القومية غير المفهوم أثار تساؤلات فى كل مكان، وهو ما دفع الزميل الأستاذ عبدالرحمن فهمى إلى أن يخصص مقاله اليومى فى الزميلة «الجمهورية» - يوم الثلاثاء الماضى - للتعليق على هذا الموقف فكتب يقول تحت عنوان [تعالوا نتعاون لمزيد من المهرجانات]:

«لم يعجبنى موقف الصحافة عموماً من مهرجان أخبار اليوم الكروى الذى استقدم من أجله فريق «إيه. إس. روما». فالصحف والمجلات، القومية بالذات لم تنشر قط أية أخبار عن المهرجان قبل موعد المباراة! بل إن الصحف الصادرة صباح السبت استعرضها الآن أمامى فأجد أن خبر المباراة ليس هو الخبر الرئيسى لصفحات الرياضة رغم أنه أهم خبر فى صباح هذا اليوم! إن المجلات الأسبوعية التى صدرت فى هذا الأسبوع بعضها خلا تماماً من هذا الموضوع الهام، والبعض الآخر نشر الخبر على عمود، وكان النادى الإيطالى لا يضم

نجوماً من أورجواي والبرازيل والأرجنتين والسويد؟ فريق ثمن
نجومه خمسون مليون دولار! بل الأكثر من ذلك أن إحدى
الصحف القومية نشرت - منذ أيام - مقالاً يقلل من شأن هذا
الفريق الضيف، وكيف أنه لقي أكثر من هزيمة فى بلده، وتقهر
ترتيبه إلى وسط جدول الدورى العام الإيطالى، رغم أن هذا
الدورى يضم ١٨ فريقاً.. أى أنه عبارة عن ٢٤ مباراة ولم تقم
منها سوى أربع مباريات فقط حتى الآن؟! لماذا هذا الهجوم؟!
الغريب أن صحف المعارضة هى التى أبرزت أنباء المهرجان.
كم كان بوى أن نقف جميعاً مع أخبار اليوم فى هذه الخطوة
الرائدة التى تعيد أمجاد زمان وتوفر على خزانة الدولة الكثير.
لذا لا تنتشر روح التعاون بين المؤسسات الصحفية - خاصة
القومية منها - مرة أخرى من أجل تنظيم مثل هذه المهرجانات
الكروية الناجحة فى المستقبل وليقم بالتنسيق بينها الأخ
الدكتور عبدالمنعم عمارة رئيس جهاز الشباب والرياضة؟».

إنتهت كلمة الزميل الأستاذ عبدالرحمن فهمى، وبإسم جميع
العاملين فى دار أخبار اليوم يسعدنى أن أوجه له الشكر على
ما كتبه. كذلك أوجه الشكر للزميل الأستاذ سمير عبدالعظيم
الذى كتب مقالاً فى «المساء» يوم الأربعاء الماضى أشاد فيه
بهذا المهرجان الكروى الكبير الذى أسعد الملايين.

، قضايا الجهل والتخلف ،

الصحفيون المصريون في وقوفهم صفاً واحداً،
وقلماً واحداً، ضد القانون الذى كان قد أصدره
مجلس الشعب السابق - فجأة .. مع سبق
الإصدار والترصد - ووجد الصحفيون فيه ما يكبت آراءهم،
ويقصف أعلامهم، ويعوق ممارسة مهنتهم، ويسلبهم الحرية
التي كفلها لهم الدستور والقانون.

وكان الأسلوب الذى اتبعه الصحفيون المصريون - للوقوف
ضد هذا القانون - أسلوباً حضارياً وديمقراطياً من الدرجة
الأولى، قالوا: «لا» بأعلى صوت، وأوصلوها واضحة ومفهومة..
إلى أعلى سلطة فى الدولة، عندما تقابل أعضاء مجلس نقابة
الصحفيين مع الرئيس حسنى مبارك، فور موافقة مجلس
الشعب السابق على تلك التعديلات فى قانون العقوبات على
النشر.

وفى هذا اللقاء شرح الصحفيون لرئيس الجمهورية أبعاد
وخطورة تلك التعديلات القانونية على حرية الصحافة، وحرية
الكلمة، وهما الحريتان اللتان نعلم جميعاً مدى حرص وتمسك
الرئيس مبارك بهما. وانتهى اللقاء بموافقة الرئيس على أن
الحل الوحيد لمراجعة هذه التعديلات القانونية، هو التوصل إلى
«قانون جديد» للصحافة، يلغى كافة القوانين السابقة، ويعطى
لصاحبة الجلالة الصحافة كافة حريات وسلطاتها، فى نفس
الوقت الذى يحدد للصحفيين حقوقهم وواجباتهم بحيث لا
تطغى إحداهما على الأخرى، ولا تكون حرية الصحفي على

حساب حق المواطن فى عدم التشهير به بلا دليل، وبلا جريمة ارتكبها.

وبالفعل.. صدر القرار بتشكيل لجنة - برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة وعضوية العديد من الشخصيات الصحفية والفكرية والقانونية والإعلامية والجامعية - لدراسة كافة قوانين الصحافة فى مصر وفى معظم دول العالم، بهدف التوصل - فى النهاية - إلى القانون الجديد الذى كنت قد وصفته - فى مقال سابق - بأنه هو: «الحل الوحيد» للخروج من هذه المشكلة التى هددت صاحبة الجلالة الصحافة، وأرهبت الصحفيين المصريين. وفى نفس الوقت بادرت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين بتشكيل لجنة من أعضائها لتضع - هى الأخرى - مشروعاً بقانون جديد للصحافة المصرية، يعطى للصحفيين حقوقهم كاملة، كما يفرض عليهم واجباتهم تجاه المهنة وتجاه المجتمع.

وفى الوقت الذى أوشك الصحفيون فيه على التوصل إلى «القانون الجديد» الذى يعتبر الحل الوحيد للمشكلة التى تسبب فيها مجلس الشعب السابق، نفاجأ بمؤامرة أخرى تهدد صاحبة الجلالة الصحافة المصرية، وأكثر بكثير من تهديدات التعديلات القانونية المشبوهة التى أدخلها مجلس الشعب السابق على عقوبات النشر!

المؤامرة الجديدة يقوم بها - للأسف الشديد - العديد من رجال القانون الذين ينتمون إلى «نقابة المحامين المصريين» التي كانت معروفة دائماً بأنها: «منارة الحرية»، و«المدافعة الأولى عن حريات وحقوق الإنسان»! ونحمد الله أن هؤلاء مجرد قلة تافهة وضائعة وسط عشرات الآلاف من المحامين الشرفاء الذين تشرف بهم أنبل مهنة في العالم، وهي مهنة الدفاع عن المظلومين، وعن أصحاب الرأي الآخر.. مهما كان شطط واندفاع هذا الرأي.

لقد سبق أن أطلقت على تلك القلة من المحامين وصف: «عشاق الشهرة»، وذلك في مقال لي نشر هنا منذ أسبوعين، تعليقاً على قضية رفعها أحدهم ضد مجلة فنية مصرية لأنها نشرت صورة لفنانة كبيرة مصرية، هي نقطة من فيلم سينمائي أجازت هيئة الرقابة عرضه في دور السينما، ولكن الباحث عن الشهرة، وعاشقها الولهان، وجد في هذه الصورة ما يمس الآداب والعادات والتقاليد والأديان والمجتمع والناس..! ولم يكتف صاحبنا بذلك، وإنما سارع برفع دعوى عاجلة ضد الفنانة والمجلة المصرية!

وليست هذه هي المرة الأولى التي تنظر فيها محاكمنا مثل هذه القضايا، التي يضيع فيها وقت السادة المستشارين من قضاة مصر. فكما قلت من قبل، فإن هناك العديد من المحامين الذين تخصصوا في رفع مثل هذه الدعاوى ضد المشاهير بهدف لفت الأنظار إليهم وإلى مكاتبهم الخاوية من الزبائن -

من جهة - وإصابتهم بمرض يجعلهم ينصبون من أنفسهم:
«ولاة على الشعب»، و«أوصياء على المجتمع»، فيفرضون علينا
ما نقرأه، ويحددون لنا ما نشاهده أو نسمعه، وإلا تم سحبنا
للوقوف فى قفص الاتهام لنحاكم على «ما ارتكبناه» فى حق
الشعب والمجتمع والناس..!



منذ أيام .. قال القضاء المصرى الشامخ رأيه فى مثل هذه
القضايا، وفى مثل هؤلاء الذين جعلوا من أنفسهم أولياء على
الناس، وأوصياء على ما يقولونه، ويلبسونه، ويقرأونه،
ويشاهدونه!

أحد المحامين - من إياهم - رفع ثلاث دعاوى عاجلة ضد
صحف، وكتاب، وصحفى دار «أخبار اليوم»!

● ● القضية الأولى: كانت ضد الأستاذ جمال الغيطانى -
رئيس تحرير صحيفة «أخبار الأدب» - وضدى بصفتى: رئيس
مجلس إدارة أخبار اليوم، بسبب مقال نشرته الصحيفة يوم
١٩٩٤/٩/٤م بقلم العلامة الهندى أمير على بعنوان: «الحجاب
عادة جاهلية». وقال المحامى المدعى فى دعواه: إن هذا المقال
تضمن سباً لجميع المسلمين، وهو أحدهم.. وبالتالي فقد
أصابته أضرار مادية وأدبية كبيرة، وطالب بالتعويض عنها
مؤقتاً بمبلغ ٥٠١ جنيه، فضلاً عن وجوب معاقبة الغيطانى عن
جريمة السب».

● ● القضية الثانية: كانت ضد كاتبنا الساخر الكبير الأستاذ محمود السعدنى بسبب مقال نشره فى «أخبار اليوم» بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٤، واعتبره المدعى «تعدياً على الدين الإسلامى» وطالب المحامى إياه بمعاقبة السعدنى، ومعاقبتى معه - بصفتى رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير صحيفة أخبار اليوم - بالحبس لتعديهما على الدين الإسلامى، وطالب بعقابهما طبقاً لنص المادة ١٦١/ عقوبات، بمقولة أن المقال سخر ممن يدعى: «جسار بن سعدون الذى صاح يوم القادسية» فضلاً عن طلب تعويض: ٥٠١ جنيه مؤقتاً. وقال المدعى: «إن السعدنى يقصد بجسار بن سعدون، خال الرسول عليه الصلاة والسلام: سعد بن أبى وقاص، لأن سعد هو الذى يقول التاريخ عنه إنه صاح يوم القادسية! وأن المقال بذلك يكون قد سخر من رمز من رموز المسلمين، وفى هذا اعتداء على الدين الإسلامى الحنيف»!

● ● والقضية الثالثة - والأخيرة - أقامها نفس المحامى الذى لن أذكر اسمه ضد الأستاذ العملاق حامل جائزة نوبل العالمية فى الآداب، الروائى الذى تفخر به اللغة العربية لغة القرآن الكريم ولغة الدين الإسلامى: نجيب محفوظ، والأستاذ جلال دويدار رئيس تحرير «الأخبار» والأستاذ فاروق الشاذلى نائيس رئيس تحرير «الأخبار» وضد كاتب هذه السطور بصفته رئيس مجلس إدارة الدار التى تصدر عنها الصحيفة اليومية، بسبب التقرير الذى كتبه فاروق الشاذلى فى عدد «الأخبار» يوم ١٩٩٤/١٢/٧ حول أقوال نجيب محفوظ الخاصة بمحاولة

اغتياله، وجاء فى عناوين التقرير الصحفى: «إن رواية أولاد حارتنا تقول: إن الدين أنقذ البشرية من النظم، وأن نجأتى من محاولة اغتيالى دليل على أن الجبلاوى ليس غاضباً منى!» وقال المدعى: إن ما نشرته الصحيفة على لسان الأستاذ نجيب محفوظ يتضمن تعدياً على جميع الأديان - المادة ١٦١ من قانون العقوبات - لأن المقصود بالجبلاوى هو الذات الإلهية! وطلب المدعى معاقبة المتهمين بالحبس والزامهم بتعويض مؤقت ٥٠١ جنيه.



ثلاث قضايا ضد رأى، والفكر، والإبداع، قام أحد عشاق الشهرة - الذى نصب نفسه ولياً على أمورنا - برفعها ضد كتاب وصحفى صحف ومجلات دار أخبار اليوم. وكالعادة.. طلبت أخبار اليوم من مستشارها القانونى الشهير: الأستاذ فريد الديب أن يضع خطته القانونية ليس فقط من أجل الحصول على حكم «البراءة» فى هذه القضايا - فهذا يرجع إلى رأى وتقدير قضاة مصر الشامخين - وإنما بهدف أوسع وهو تنبيه رأى العام - من خلال مرافعات الدفاع - إلى خطورة هذه القضايا التى يحاول من يرفعها أن يكبت الآراء، ويقصف الأقلام، ويهرب المفكرين، ويخرس المبدعين، ويعيد المجتمع إلى أيام الجهل والتخلف فى الماضى البعيد!

وكان الأستاذ فريد الديب - كعادته فى كل قضايا النشر التى تولى مهمة الدفاع فيها عن كتاب وصحفى دار أخبار

اليوم - شامخاً في دفاعه، قوياً في حججه، بارعاً في دحض أكاذيب وافتراءات خصمه، قضية بعد أخرى. قال الأستاذ فريد الديب:

● إن القاسم المشترك في القضايا الثلاث هو انعدام توافر أية مصلحة شخصية للمدعى أو أى ضرر شخصى مباشر أصابه، وبالتالي فإن الدعاوى الثلاث لا يقصد من ورائها حماية أية مصلحة شخصية للمدعى، وإنما يقصد من ورائها - فقط - إرهاب الكتّاب والمفكرين والمبدعين بملاحقتهم أمام القضاء دون سند من القانون، واستجلاب شهرة زائفة للمدعى.

● إن أحكام القضاء - منذ قديم الزمن - قد استقرت على أن جريمة التعدي على الأديان، لا يجوز أن ترفع من أى شخص يعتنق الدين محل التعدي - إذا كان هناك تعد بالفعل - بل ولا حتى للرئيس الدينى لأبناء الطائفة التى تعتنق هذا الدين وإنما يجب أن ترفع من النيابة العامة التى تمثل المجتمع وتدافع عن الصالح العام. ومن المقرر أن القانون لا يعرف دعاوى الحسبة، لأن الحسبة أصبحت فى يد النيابة العامة وحدها.

● إن المقال المنشور فى «أخبار الأدب» ليس فيه أى سب للمدعى أو للمسلمين، وإنما هو مقال يتحدث عن أحوال المسلمين وليس عن أشخاصهم. كما أن المدعى لا يمثل المحجبات، وليس له أن يتضرر من وصف الحجاب بأنه عادة جاهلية، وهى عادة جاهلية فعلاً. فضلاً عن أن ما نشرته

«أخبار الأدب» إنما هو رأى له سنده التاريخى، ومن حق الكاتب أن يعبر عن رأيه حتى ولو كان مخالفاً لرأى المدعى أو غيره.

● إن ما نشرته صحيفة «الأخبار» على لسان الأستاذ نجيب محفوظ - حتى لو أنكره الكاتب الكبير - لا يعنى أن صحيفة «الأخبار» أو نجيب محفوظ، يقولان: إن الجبلأوى هو الذات الإلهية، وإنما جاء القول سخريه ممن يقولون ذلك، مما لم يقصده محفوظ فى رواية: «أولاد حارتنا».

● إنه بالرجوع إلى مقال السعدانى المنشور فى صحيفة «أخبار اليوم» لا نجد ثمة - تصريحاً أو حتى تلميحاً، من قريب أو بعيد - فيه تعد على الدين الإسلامى الحنيف.. لا إهانة، ولا تحقيراً، ولا إزدراء، ولا إمتهاناً والعياذ بالله. وإنما عمد المدعى بالحقوق المدنية إلى مسخ المقال، وتحريف الكلم عن مواضعه، ونسب أمواً ظالمة إلى الأستاذ محمود السعدنى لم يقل بها قط ولم تدر فى خلداه أصلاً. فالمقال واضح كل الوضوح فى الهجوم على جماعات الإرهاب الأسود الذين يعيشون فى أوروبا ويزعمون غشاً وضلالاً أنهم يسعون إلى إعادة نشر الإسلام فى بلاد المسلمين ومن بينها مصر، ويتفنون بقصص وأحاجى وتفاهات هى أبعد ما تكون عن لب الدين الإسلامى. ويرجون من وراء هذه المزاعم التافهة أن يتستروا وراءها لنشر الإرهاب والدمار وسفك الدماء وإزهاق أرواح الأبرياء. وقد أثبتت الأحداث فساد تلك الطغمة الباغية واقتضاح ضلالها

وإجرامها. إن المقال ساخر فعلاً، ولاذع فعلاً، لكنه لم يسخر من الإسلام قط وإنما سخر من عصابة من المجرمين يتمحكون في الإسلام شفاء لنفوس إجرامية مريضة متعطشة للدماء.. دماء الأبرياء..

● ليس من حق المدعى أن يتخذ من هذا المقال الرائع النزيه تكتة للزعم بأن شعوره الديني قد امتهن.. أين هو الامتهان المزعوم؟! اللهم إلا أن يكون في رأى المدعى أن عصابات الإرهاب التى تسكن أوروبا هى رمز الدين الإسلامى الحنيف.. دين السلام.. دين صيانة الأرواح والأجسام والأموال من أن تمس بغير حق، وهذا نظر عليل نرفضه جميعاً، ويستحيل أن يسايره القضاء المصرى الشامخ العتيد.

● إن الدعوى الماثلة والدعوى الأخرى التى على شاكلتها لا تعدو أن تكون حلقة من حلقات الإرهاب الفكرى ومحاولة للفت فى عضد كل من يتصدى بالكلمة الحرة الشريفة لأولئك المجرمين المخربين الذين يتسترون بالإسلام فى جرائمهم.. والإسلام منهم برىء.. فالإرهاب الأسود ليس فقط بإلقاء القنابل وقتل الأبرياء وسفك الدماء وترويع الأمنين، وإنما الإرهاب - كما يكون مثلاً - يكون أيضاً بمحاولة تخويف أرباب القلم والكلمة الشجعان بجرهم إلى ساحات القضاء، وتهديدهم بالعقاب. إنهم يريدون - يا حضرات المستشارين - أن يخرسوا السنة الحق، وأن يكسروا أقلام الكتاب الشرفاء، لكى تخلو الساحة لضلالهم ومزاعمهم وأباطيلهم، وهذا وربكم شرّ

مستطير نستعيد بالله منه ومن دعائه ومحبيه. يقول رب العزة
فى محكم كتابه: «يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى
الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون».



وقال الأستاذ فريد الديب كلاماً كثيراً آخر لا تتسع المساحة
لنشره، المهم أن المستشار الأستاذ مصطفى أبو طالب - رئيس
الحكمة وعضوية المستشارين الأستاذين: أحمد درويش وأنور
الراوى أبوسحلى - أصدر حكماً بعدم قبول الدعاوى الثلاث
لعدم وجود مصلحة شخصية للمدعى وعدم إصابته بأى ضرر
مباشر، فضلاً عن أنه لا توجد أية جريمة فيما نشر.

شكراً لقضاة مصر العظام، الذين أعادوا الأمل والطمأنينة
إلى قلوب المفكرين والمثقفين والصحفيين المصريين، وأن الأوان
- بالفعل - لأن يتضمن قانون الصحافة القادم ما ينص على
أن تكون مثل هذه الدعاوى مقصورةً رفعها على النيابة العامة
وحدها.. إبعاداً لعشاق الشهرة ودعاة الجهل والتخلف،
وحماية للرأى والرأى الآخر.

وانتهت الحملة ضد الرقابة

بالحديث

الشامل الذى أدلى به السيد صفوت الشريف إلى [أخبار اليوم] - تنتهى الحملة التى قامت بها الزميلة أمال عثمان، والتى تدخل - اليوم - أسبوعها التاسع وجدت تأييداً من الأغلبية الكبيرة من المبدعين والمثقفين والسياسيين والفنانين - بصفة خاصة - ومن قطاعات عديدة من الراى العام الذى يرفض أن يعامل معاملة [القاصر] الذى يحتاج إلى من يحدد له ما يسمعه وما يراه!

فى الأسبوع الماضى تحدث السيد فاروق حسنى - وزير الثقافة - فأعلن عن قيام المجلس الأعلى للرقابة الذى يضم مجموعة من كبار المثقفين والقانونيين والمتخصصين فى مجالات السياسة والإعلام والفلسفة وعلم النفس، يتولى وضع الاستراتيجية الرقابية الجديدة التى كانت هدفنا منذ بدأنا فى نشر أولى تحقيقاتها ضد ما يسمى بالرقابة على المصنفات الفنية. وفى هذا الأسبوع يعلن وزير الإعلام عن العديد من القرارات التى اتخذها - رداً على هذه الحملة، وأهمها:

تشكيل لجنة أمناء لرعاية الإبداع، وتشكيل لجنة تقييم للرقباء الحاليين ومراجعة أعمالهم السابقة، ووضع معايير جديدة - وهذا هو المهم - لاختيار رقباء جدد بعد استبعاد غير الصالحين منهم.

هذه القرارات كلها التى خصنا بها السيد صفوت الشريف - بعد متابعتة لكل ما نشرته [أخبار اليوم] على مدى الأسابيع

الماضية - لابد أن تسعد الراى العام المصرى الذى كثيراً ما ضج من تعنت وعنجهية السادة والسيدات الذين لم يوفقوا فى العثور على عمل يتناسب مع ثقافتهم ومؤهلاتهم، فسعوا - بالواسطة - للعمل [كرقباء] باليومية أو حتى بعقد يجدد - أو يلغى - كل شهر، وعلى أمل القفز - فى أية فرصة - على وظيفة [مساعد مخرج] أو حتى [كاتبة مبدعة] كما حدث بالفعل لهذا أو تلك!

ولم أفاجأ بما قاله، وأعلنه وزير الإعلام فى حديثه الطويل والشامل. فمن الظلم له أن نقول: إن حملة [أخبار اليوم] ضد الرقابة هى التى دفعته - فقط - إلى أن يعيد تنظيم أجهزة الرقابة التابعة له. فليس خافياً على أحد أن الرجل يؤمن إيماناً مطلقاً بحرية الراى، وضرورة سماع الراى والراى الآخر، بدليل أنه هو وحده الذى كان وراء كل البرامج الإذاعية والتليفزيونية التى أعطت مساحة لا بأس بها من الحرية، وبالذات الحرية السياسية التى تسمح بطرح الراى الآخر والمعارض للحكومة التى تملك الإذاعة والتليفزيون.

ولا يخفى على أحد - أيضاً - أن صفوت الشريف تعرض - وما يزال - لمن يرفض هذه المساحة من الحرية، ويخشى أن تتحول تلك الحرية إلى فوضى ليست فى صالح الحكومة ولا فى صالح الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم!

ولحسن الحظ أن صفوت الشريف لم يتراجع أمام هذا الرفض وهذا التخوف، بل على العكس من ذلك نراه يبذل كل

جهده من أجل زيادة هذه [المساحة] شيئاً فشيئاً، حتى يحقق
أملنا في أن يتمتع إعلامنا المسموع والمرئي بنفس الحجم - من
الحرية والانفتاح - الذي يحظى به الإعلام المصرى المقروء.

إن الصحف المصرية تتمتع بحرية مطلقة فيما تنشره،
والأقلام المصرية لا رقيب على ما تكتبه غير ضماير أصحابها،
وبلا خوف من أى إجراء حكومى يمكن أن يتخذ ويقصف
الأقلام ويشرد الصحفيين ويفرض حظراً على ما يكتب.

إن هذه الحرية التى يتمتع بها إعلامنا المقروء يعود الفضل
فيها إلى الرئيس حسنى مبارك الذى يؤمن بأنه لا ديمقراطية
بدون الرأى والرأى الآخر، ولا حرية لمجتمع تكبت فيه الآراء،
وتقصف الأقلام، وتلغى الصحف المعارضة.

إن مقارنة - سريعة جداً - بين حال صحافتنا فى الأربعين
سنة الماضية، وحالها منذ تولّى الرئيس حسنى مبارك، تؤكد
لنا - المعارضين قبل المؤيدين - الفارق الشاسع جداً بين الكبت
والحرية، بين الإنغلاق والانفتاح، وبين الرأى الأوحى وتعدد
وتضارب الآراء.

من هنا أقول: إن القرارات التى أعلنها صفوت الشريف -
والمنشورة اليوم وتدور كلها حول إعادة النظر فى أجهزة
الرقابة المسموعة والمرئية - لم تكن مفاجأة لنا، وإنما نعتبرها
خطوة واسعة من جانبه فى طريق لم يعد طويلاً ليتساوى - فى
نهايته - إعلامنا المسموع والمرئي مع إعلامنا المقروء والمكتوب.
وكل ما نتمناه أن تحقق لجنة الأمناء المقترحة ما ننتظره منها.

نريدها مؤمنة بأن [الموافقة] هي القاعدة، وأن [الرفض] هو الإستثناء. نريدها أن تعيد النظر فى نوعية السادة الرقباء والسيدات الرقيات، الذين ابتلينا بهم - وبهن - بحيث لا يعين فى منصب [رقيب] إلا من كان يتوافر فيه كل مقومات ومؤهلات هذا المنصب الكبير والخطير، والمطلوب رقباء يشهد لهم المجتمع بسعة الأفق، وعمق الثقافة، وخبرة قانونية، وشهرة اجتماعية، وإيمان مطلق بحرية الرأى والرأى الآخر، والتزام بعاداتنا وتقاليدها وتعاليم ديننا. وهذه المواصفات كلها - وغيرها - ليست نادرة فى بلادنا، فما أكثر هؤلاء الذين يتوافر فيهم هذا كله، وعلى استعداد لشغل هذا المنصب الخطير الذى سيصبح مرموقاً عندما تنتسب أجهزة الرقابة إلى تلك النوعية فى المستقبل القريب.

ولست فى حاجة إلى أن أنبئه السيد صفوت الشريف إلى أن العثور على هذه النوعية من الرقباء الدارسين والمثقفين والمنفتحين، لن يتحقق إلا إذا عومل رقيب الغد معاملة تختلف تماماً عن معاملة رقيب اليوم ورقيب الأمس.. فلا أتصور أن يقبل أحد هؤلاء أن يتقاضى أجره باليومية أو بالعقود المؤقتة، وفى الحالتين فإن ما يتقاضاه يحسب بحفنة تافهة ومعدودة من الجنيهات! ولا أتصور - أيضاً - أن يتحمس من يحترم نفسه ويقبل هذه المهانة حتى لو كان يملك من الوقت ما يعطيه لهذا العمل! ولا أريد أن أعيد وأزيد فى هذه النقطة - بالذات - لأن مبرراتها ليست خافية على وزير الإعلام - ومن المؤكد أن لديه الحل السهل لها ولهم.

لقد لفت نظري مقال للفنان محمد نوح - نشره يوم الخميس الماضي في صحيفة [الوفد] - وأبدى فيه اعتراضه على تعدد أجهزة الرقابة، تحت العديد من الأسماء، فهناك الرقابة على المصنفات الفنية، وهناك الرقابة على التليفزيون والتي تنقسم - بدورها - إلى رقابتين أو ثلاث، وطالب - في نهاية المقال - بضرورة ضم هذه الأجهزة كلها في رقابة واحدة ولا يهمله تبعيتها لوزارة الثقافة أو لوزارة الإعلام.

لقد أعجبني هذا الرأي، خاصة أن صاحبه - الفنان محمد نوح - قد إختاره وزير الثقافة السيد فاروق حسنى عضواً فى المجلس الأعلى للرقابة فى التنظيم الجديد. ولا أعرف ماذا يمنع الوزيرين من دراسة هذا الاقتراح لعل وعسى يمكن الأخذ به، فتوحد أجهزة الرقابة - على ما نسمعه ونراه - فى جهاز واحد، يمنع التخبط فى الآراء، فلا نفاجأ برقابة وزارة الثقافة توافق على التصريح بإنتاج أحد الأفلام، ثم تأتى الرقابة على التليفزيون وترفض عرض نفس هذا الفيلم!

الطريف - الذى قد يحمّس وزيرى الإعلام والثقافة للأخذ باقتراح الفنان محمد نوح - هو أن معظم الذين اختيروا كأعضاء فى المجلس الأعلى للرقابة التابع لوزارة الثقافة، هم أنفسهم الذين اختارهم وزير الإعلام فى تشكيل لجنة الأمناء لرعاية الإبداع التى سيسند إليها الإشراف على الرقابة فى التليفزيون، فما المانع - إذن - من توحيد الرقابتين فى رقابة واحدة مادام الرقباء هنا هم أنفسهم هناك!

الأرض بتتكلم عربى !

قرأت

عن مشروع جديد يتبناه البعض
داخل مبنى ماسبيرو ويهدف إلى دبلجة
الأفلام والمسلسلات الأجنبية لتصبح ناطقة

باللغة العربية!

ولا أعرف الهدف من وراء هذا المشروع الغريب. فهناك من يرى أن موضة تعريب تلك الأفلام والمسلسلات الأجنبية التي انتشرت في بعض القنوات التليفزيونية العربية هي التي فرضت على التليفزيون المصري أن يأخذ بها، على الرغم من فشل هذه الأعمال العالمية بعد أن تمت دبلجتها إلى اللغة العربية وهناك من يرى أن تلك الدبلجة سوف تحمي المشاهد العربي من سماع الفاظ وتلميحات، غير لائقة يتم حذفها من الحوار الناطق باللغة العربية! وهناك من يرى وهذا هو أخطر المبررات، إن اللغات الأجنبية فيها الضرر كل الضرر، على الأجيال الجديدة من الشعوب العربية وبالتالي لابد من حمايتهم منها وعدم تشجيعهم على تعلمها من وراء متابعة النطق بها في الأفلام والمسلسلات الأجنبية! وهناك من يرى - أيضاً - أن مشروع الدبلجة يمكن أن يفتح فرص عمل جديدة ومجزية لعشرات - أو مئات - من الممثلين والممثلات الذين لا يجدون عملاً في الأفلام أو المسلسلات.

ولا أجد أي منطق يمكن للبعض تقبله من بين هذه الأسباب كلها، اللهم إلا ما يتعلق بإتاحة وظائف مضمونة للعشرات من الممثلين والممثلات الذين - لتواضع مواهبهم - انضموا إلى

طابور المتعطلين! ولا أعتقد - فى نفس الوقت - أن مجرد إيجاد تلك الوظائف، لتلك القلة غير الموهوبة، يمكن أن يعوّض سلبيات هذا المشروع.. إن لم يزد منها، فى رأى، مما يهدد بفشله على المدى القريب.

فالممثل الفاشل، الذى لا يجد عملاً فى السينما أو المسرح أو التليفزيون أو الإذاعة على الرغم من موهبته المتواضعة، سيجد أن حلمه فى العمل فى «دوبلاج» الأفلام والمسلسلات الأجنبية خاصة أنه من المؤكد أن النجوم الكبار لن يقبلوا العمل فى «الدبلجة» فلا أتصور أن فنانة كبيرة مثل سيدة الشاشة العربية فاتن حمامة يمكن أن توافق على التمثيل بصوتها فقط - دون صورتها بالطبع - لتردد باللغة العربية ما كانت إحدى ممثلات هوليوود تقوله باللغة الإنجليزية فى أحد الأفلام التى تقرر «دبلجتها» إلى اللغة العربية لعرضها فى السينما المصرية أو التليفزيون المصرى! وما يقال عن سيدة الشاشة العربية يقال مثله بالنسبة لباقي نجماطنا الشهيرات ونجومنا الكبار مثل ماجدة ويسرا وصفية العمري وليلى علوى ونabila عبید ونادية الجندى، ومثل: كمال الشناوى وعادل إمام وفريد شوقي وحسين فهمى ونور الشريف ومحمود عبدالعزيز.. إلى آخر القائمة الطويلة من نجومنا ونجماتنا..

ودبلجة الفيلم ليست سهلة كما قد يتصور البعض على العكس من ذلك فإن «ممثل الصوت» الذى جاعوا به لينطق - باللغة العربية - نفس الحوار الذى كان الممثل الأجنبى ينطق به

بلغة الفيلم الأصلية، يجب أن يكون موهوباً فى التمثيل حيث يتناسب صوته ونبراته وحماسته وبراعته فى الإلقاء، مع صورة وحركة الممثل الأصلى فى جميع مشاهد الفيلم حتى يأتى مقنعاً للمشاهد الذى يتصور أنه يشاهد фильماً ناطقاً أصلاً - باللغة العربية - وليس مدبلجاً إليها، لن يتحقق هذا إلا إذا قام بتمثيل أدوار «الصوت دون الصورة» نجوم موهوبون وبارعون لا يقل مستواهم فى التمثيل عن مستوى الممثلين الأصليين فى تلك الأفلام والمسلسلات الأجنبية حتى يتقبل المشاهد تلك الأفلام - بعد دبلجتها - ويقتنع بما يراه ويسمعه بأصوات غير أصوات ممثليها الأصليين.

كثير من دول العالم سبقتنا فى دبلجة الأفلام والمسلسلات إلى لغة بلادها. حدث هذا منذ زمن طويل جداً فى فرنسا، وألمانيا وإيطاليا، وغيره، حيث قامت فى تلك الدول صناعة سينمائية جديدة مخصصة لدبلجة الأفلام والمسلسلات الأجنبية إلى لغات شعوبها، وهو ما يتطلب مئات إن لم يكن آلافاً من الممثلين والممثلات الذين يقومون بالتمثيل بالصوت وحده - فى كل فيلم وكل مسلسل، أجنبى، ليس هذا فقط، بل إن هناك ممثلين وممثلات تخصصوا فى تمثيل أدوار كبار الممثلين والممثلات الأصليين - بأصواتهم - ولا يعطون هذه الأصوات لممثلين آخرين حتى يتعود المشاهد على صوت واحد لممثل واحد أو ممثلة واحدة. وعملية اختيار أصوات الممثلين يشارك فيها مخرج الفيلم الأصلى، حتى يطمئن إلى براعة أصحاب الأصوات فى التمثيل لتأتى أصواتهم وانفعالاتهم

مطابقة لصورة وحركة وانفعالات الممثلين الأصليين، وإلا فشل الفيلم بعد دبلجته إلى لغة أخرى ولا أعتقد أن لدينا مثل هذا التصور لعملية وصناعة «دبلجة الأفلام في مصر». وأتصور أن كل ما يهم أصحاب هذه الفكرة هو مجرد تشغيل الفنانين المتعطلين عن العمل والمحرومين في نفس الوقت من موهبة التمثيل الحقيقية! كما أن الذين يتحمسون لهذا المشروع يأتي حماسهم من منطلق أن تنتشر اللغة العربية عن طريق دبلجة الأفلام الأجنبية إليها، فيتحقق قول القائل بأن: «الأرض بتتكلم عربى» على رأى الفنان سيد مكاوى.

وفى رأى.. أن علينا أن نتمهل قبل الإقدام على تنفيذ هذا المشروع، إلى أن تتوافر لدينا هذه الإمكانيات كلها، وإلى أن يقبل ممثلون موهوبون القيام بالتمثيل بأصواتهم وحدها، دون أن تظهر صورتهم على الشاشة الصغيرة أو الكبيرة.

بـعـيـدا
عـن الحـكـومـة

أكد

يطالب بضرورة التصدى للذين سيطروا على السينما المصرية، وتسببوا فى تدهور وتراجع تلك الصناعة التى كانت - فى الماضى - من أهم الصناعات المصرية، وأكثرها نجاحاً ورواجاً.

ومع موافقتى على اتهام هؤلاء بأنهم هم الذين تسببوا فى هذا التدهور، نتيجة لإنعدام الموهبة، والعقد النفسية التى نقلوها إلى الشاشة الكبيرة، إلا أننى لا أوافق على توقيع أية عقوبات عليهم، وإلا أصبحنا من أنصار الانغلاق وكبت الأفكار، ورفض الراى الآخر!

إن عقاب هؤلاء سبق للجمهور توقيعه عليهم عندما ابتعد عن أفلامهم الهابطة، ولم يعد للسينما المصرية أى جديد يمكن أن يميزها أو يتيح لها مكاناً تحت شمس أى مهرجان سينمائى عالمى، أو حتى محلى!

إن الكساد الذى تعيشه هذه الصناعة - منذ أن سيطر عليها الجهلاء وعديموا المواهب و«أرزقية» الكتابة - جاء نتيجة طبيعية «لقرف» الجمهور من الغالبية العظمى من تلك الأفلام التى تزيد من متاعبه، وتضاعف من كآبته.

لقد أعجبني ما قاله وزير الثقافة فاروق حسنى منذ فترة - فى مهرجان الأسكندرية الأخير - عندما أكد قطع صلة وزارته نهائياً بالسينما ومشاكلها وخسائرها! لقد جاء هذا القرار فى وقته تماماً إنقاذاً للسينما وليس تخلياً عنها. فلقد أن الأوان لترفع الحكومة يدها عن السينما والمسرح، وعن دور العرض

السينمائي وبناء المسارح وتترك هذا كله للقطاع الخاص كما كان فى الماضى البعيد الذى شهد مولد وإزدهار ورواج الفن السينمائي والمسرحي. ولو كان القطاع الخاص هو الذى استمر مالكا لهذه الصناعة، لما تدهورت كما تدهورت، ولما دخلها الدخلاء وسيطروا عليها وكبدوا الحكومة الأموال الطائلة فى دعم أفلام ومسرحيات لا يراها أحد!

ويا فرحة ما تمت! فسرعان ما ثار الدخلاء ومعدومو المواهب ضد قرار وزير الثقافة، ونجحوا فى إقناع العديد من الفنانين بالانضمام اليهم فى ملاحقة السيد الوزير وإرهابه مما إضطره - كما سمعت - العدول عن رأيه وسحب كلامه! ليس هذا فقط.. بل قرأت أنه وعد بالبحث عن البديل، بحيث يسمح هذا البديل بالإبقاء على العلاقة المادية بين السينما والوزارة. وهذا كل ما يهم أنصاف المهويين والعاطلين المنتمين إلى صناعة السينما المصرية!

ولحسن الحظ أن رئيس مجلس الوزراء - الدكتور كمال الجنزورى - تدخل فى الوقت المناسب ومنع تنفيذ هذا البديل كما وافق - أيضاً - على أن يعطى من وقته وفكره الكثير للإجتماع بالفنانين والبحث معهم عن وسيلة تحقق المعادلة الصعبة والمستحيلة فى زمن قررت فيه حكومة الدكتور الجنزورى أن تلقى عن كاهلها الأعباء التى كانت الحكومة تتحملها، وتديرها، وتصرف عليها من أموال الشعب، لتضيع هذه الأموال كلها هباء فيما يسمى بالكذبوة القطاع العام الذى أوصل الاقتصاد المصرى إلى الحضيض!

لقد تابع الشعب القرارات الحكيمة والعظيمة التي أصدرها
- ويصدرها تبعاً - الدكتور كمال الجنزورى وجميعها تؤكد
حرص الحكومة والتزامها وتمسكها بسياسة الخصخصة،
التي لا مفر منها مادامنا نريد الخروج من عنق الزجاجة قبل أن
نختنق في قاعها. ولحسن الحظ أن رئيس الحكومة تمسك في
هذا الاجتماع - كما قرأنا في الصحف - بتطبيق سياسة
الخصخصة على صناعة السينما والإسراع في تنفيذها، وهو
ما أزعج - بالطبع - السادة عبيد القطاع العام من أنصاف
الفنانين وأنصاف الموهوبين الذين يريدون الاستمرار في
الاعتماد على أموال وزارة الشعب لنتج لهم أفلاماً تافهة، يتم
عرضها في دور السينما المملوكة لوزارة الثقافة التي تم
تأميمها وانتزاع ملكيتها من أصحابها، ولا يهتم أحد بامتلاء
تلك الدور بالمشاهدين أو خلوها منهم، فالمال السائب مال
الحكومة والخسائر يتحملها الشعب المنهوب!

لقد دهشت من هذه الضجة التي أثارها تجار الفن - في
هذه الأيام - للمطالبة بعدم خصخصة صناعة السينما في
مصر وضرورة استمرار وزارة الثقافة في تقيص شخصية
«الأب الروحي» الذي يتحمل - من مال الشعب - تعويض
الخسائر، وتمويل الأعمال الهابطة، وبناء وترميم دور العرض
والمسارح إلى جانب دعم وتعويض وإثراء تجار الفن رغم
الجرائم البشعة التي يرتكبونها بأعمالهم غير الفنية التي لا هم
لها غير تشويه المجتمع وتشكيك الشعب في أى شئ كان
جميلاً في حياته!

إن استمرار هذا الوضع الشاذ سوف يعطى الفرصة لتجار
الفن لتحقيق المزيد من أعمالهم الهابطة بلا خوف من إشهار
إفلاسهم نتيجة لإنصراف وإبتعاد المشاهد عن أعمالهم، لا
لشئ إلا لأن الحكومة - من خلال وزارة الثقافة وشركاتها
المقترحة - سوف تتحمل تعويضهم عن خسائرهم وتحميمهم -
فى نفس الوقت - من السقوط والإفلاس! أرجو من الدكتور
كمال الجنزورى والفنان فاروق حسنى ألا يخضعا لإبتزاز
تجار الفن ويتمسكا برأيهما القديم الذى يرى أن تسحب
الحكومة - ممثلة فى وزارة الثقافة - يدها عن السينما وغيرها
من الفنون وتتركها للقطاع الخاص ليتحمل وحده نتائج ما
يقدمه ويعرضه من إبداء يمكن أن يقبل عليه الجمهور، أو
يقابل أصحابه بالطوب والطماطم والبيض الفاسد!

ونعود إلى تجار الفن وعشاق الواقعية المفتري عليها التى
أفسدت الذوق العام.

إن المشكلة ليست مقصورة - فقط - على السينما، وإنما
نراها واضحة وتندرج بمصائب وكوارث قادمة مع الأعمال
الدرامية التى تقدمها قنوات التليفزيون العربية وعلى رأسها -
بالطبع - القنوات المصرية. إن السماح لتجار الفن السينمائى
بنقل نشاطهم وجرائمهم إلى التليفزيون هو جريمة عظمى فى
حق المجتمع. وإذا كنا نطالب وزارة الثقافة بسحب يدها ومنع
دعمها عن تجار الفن السينمائى، فإننا نطالب وزارة الإعلام -
فى نفس الوقت - بالتدقيق عند اختيار ما يمكن عرضه على
الشاشة الصغيرة.

إن الفيلم السينمائي أصبح إنتاجه الآن «سداحاً مداحاً»
لتجار الفن والكهربائية، وكل من لديه مال أو رغبة في المزيد
من هذا المال عن طريق إنتاج أفلام فاسدة. ولا شأن لنا بهؤلاء
فهم أحرار في صرف أموالهم واستثمارها كما يحلو لهم،
والجمهور هو الذى يقبل على أفلامهم أو يبتعد عنها، لكن الأمر
يختلف مع التلفزيون. فالدولة لاتزال تصر - حتى هذه اللحظة
- على الاحتفاظ بملكية القنوات التلفزيونية وترفض تركها
للقطاع الخاص كما يحدث فى كل دول العالم! وإلى أن يتحقق
هذا فلا مفر من التعامل مع الواقع!

إن إنتاج الأعمال الدرامية التلفزيونية تتحمله ميزانية وزارة
الإعلام أى الحكومة.

حقيقة إن التلفزيون المصرى يحرص على إنتاج الأفلام
والسلسلات ذات المستوى المعقول والمقبول، إلا فى النادر،
ولكن حقيقة - أيضاً - إن التلفزيون لا حول له ولا قوة أمام
أفلام السينما الهابطة التى يشتريها ويضطر إلى عرضها على
شاشته الصغيرة! فمع زيادة عدد القنوات بالتلفزيون وامتداد
ساعات الإرسال لتغطى الليل والنهار معاً، سيكون من الصعب
جداً على المسئولين عن هذه القنوات الالتزام بنوعية جيدة من
الأفلام المعروضة عليهم، لندرة تلك النوعية من جهة، ولكثرة
الأفلام الفاسدة والمدمرة، من جهة أخرى. لقد حاول المسئولون
عن التلفزيون الصمود أمام هذا الإسفاف وهذا الإبتذال، عن
طريق إعادة عرض الأفلام القديمة جداً المرة بعد الأخرى، ولكن

هذا التكرار أصاب المشاهد بالملل وأصبح يحفظ هذه الأفلام الراقية والمحبية إليه عن ظهر قلب. وأخشى أن يضطر المستولون - أمام الشكوى من تكرار عرض الأفلام القديمة - إلى شراء الأفلام الهابطة والمطروحة للبيع لعدم وجود غيرها في السوق حالياً! هنا ستحدث الكارثة الحقيقية. فجمهور التليفزيون يحسب بعشرات الملايين، في حين أن جمهور دور السينما لا يذكر ولا يحسب له حساب بعد أن إنصرف الجمهور عن تلك الأفلام وأكتفى بمشاهدة قنوات التليفزيون التي يتزايد عددها سنة بعد أخرى.

إن أحد وأهم حلول مشكلة السينما يمكن أن يتحقق لو أن وزارة الثقافة تمسكت بترك السينما - إنتاجاً وعرضاً - للقطاع الخاص وحده، فمن المؤكد أن أصحاب دور العرض الجديدة لن يعرضوا غير الأفلام الراقية والأفلام الجيدة التي تجذب جمهور السينما الهارب منها، وهذا وحده سيشجع الفنانين الحقيقيين على العودة إلى إبداعهم وقيمهم واحترامهم للمجتمع الذي ينتمون إليه.

والى أن يتحقق لصناعة السينما ما نتمناه لها... أرجو من التليفزيون مواصلة سياسته في إنتاج أفلامه الراقية، ومسلسلاته الهادفة حماية للذوق العام مما يراه من قبح ودمامة، وإنقاذاً للأنس مما تسمعه من تشويه وتزوير، تخطه وتصوره أقلام وكاميرات بعض الكُتَّاب والمخرجين الذين أبتليت صناعة السينما بهم!

إننا ننتظر من الشاشة «الصغيرة» أن تتولى تعليم الشاشة
«الكبيرة» كيف يكون الفن، وكيف يكون الإبداع، لعل وعسى
تعود السينما إلى ما كانت عليه قبل غزو التتار!

لماذا نجحت حملة أخبار اليوم؟

آخر عمود -

نجدت

حملة [أخبار اليوم] التى طالبت فيها بضرورة إعادة النظر فى قانون الرقابة سواء السماه بالرقابة على المصنفات الفنية، أو تلك الرقابة على كل ما نسمعه بأذاننا من الراديو وكل ما نراه بأعيننا فوق شاشة التليفزيون المصرى.

إن ما يضاعف من سعادتنا - بهذا النجاح - هو أن هذه ليست المرة الأولى التى ترتفع فيها الاصوات تضج بالشكرى من تعنت وعنجهية السادة الرقباء والسيدات الرقيات الذين أصبحوا يتحكمون - فى غفلة من الزمن ونتيجة للتوزيع العشوائى لوزارة القوى العاملة - فى النصوص الأدبية التى يكتبها كبار الكتاب فيحذفون فصولا كاملة من النص الدرامى لأن كاتبه - كما يزعمون - لا يعرف ماذا ينفع المجتمع وماذا يضر به ؟!

فمن رأى هؤلاء الرقباء انهم وحدهم الذين يملكون (هبة) التمييز بين الادب الراقى والادب الهابط، وبين المشاهة التى قصها وبترها حماية لتعاليم الدين، وصونا للعادات والتقاليد! إنه تحت هذا الزعم أصبح من المعتاد أن ترفض قصة لحامل جائزة نوبل واستاذ أدب الرواية العربية - نجيب محفوظ - لأن الرقيب الذى قراها لم يفهمها، أو ربما قراها ففهم منها ما لم يقله كاتبنا الكبير! وإذا كان هذا ما يحدث لكاتبنا العملاق، فهل ينتظر باقى الكتاب أن يلقي إبداعهم معاملة - من السادة

الرقباء والسيدات الرقيات - تختلف عن معاملة إبداع نجيب محفوظ أو إحسان عبد القدوس أو يوسف ادريس أو.. إلى آخر هذه الأسماء الكبيرة التي نفخر بإبداعها وأدبها وخلقها!.

لقد أثار هذا الامتهان الذي تمارسه الرقابة - بكل انواعها ويكل تخصصاتها - غضب واستياء الجميع... من المشاهدين قبل المبدعين والفنانين. لقد قرأنا نقدا عنيفا - مرات ومرات - للجرائم التي أمنت الرقابة ارتكابها في حق حرية الكاتب وحرية الفنان في إثبات ذاتهما وقدراتهما، وعلى الرغم من هذا النقد الغاضب والمستمر، إلا أن أصحاب سلطة اصدار القرار كانوا يقرأونه وربما تعاطفوا معه، ولكنهم كانوا يكتفون عادة بهذه القراءة وهذا التعاطف! والخطر من هذا أن هذه اللامبالاة - من جانب أصحاب سلطة اصدار القرار - شجعت الرقباء والرققيات على المضي في ارتكاب جرائمهم بلا خوف من أحد، ولا أدنى اعتناء لما يكتب أو يعرض، وسرعان ما اقتنع المبدعون والفنانون بهذه [الحقيقة] وأيقنوا أن الرقابة توحشت لدرجة أنها أصبحت فوق المحاسبة، وأن الوزير نفسه لا يملك أن يلغى قراراً من قراراتها!

وعندما قررت [أخبار اليوم] أن تبدأ حملة جديدة ضد الرقابة التي تجهل ما هي حدود تلك الرقابة، لم تكن هذه [الحقيقة المؤلة] خافية علينا، ولا على الزميلة أمال عثمان والزميل خالد فرحات الذي ساهم معها في تخطيط وتنفيذ هذه الحملة الصحفية التي بدأتها منذ شهرين كاملين وما تزال

مستمرة حتى اليوم فعندما بدأ الزميلان فى اتصالاتهما بالمبدعين والفنانين لسماع رأيهم فى الرقابة، وقوانينها، ورجالها ونسائها، لاحظا أن الكثيرين من هؤلاء غير متحمسين لإبداء هذا الرأى اقتناعا منهم بأنه لا جدوى من الكلام، ولا فائدة ترجى من إعادة ترديد الشكوى من تعنت وعنجهية معظم الذين اسندت إليهم مسئولية اختيار ما نراه وما نسمعه!.

لقد اشفق البعض على [أخبار اليوم] من أن تلقى حملتها الصحفية نفس النتيجة التى لقيتها الحملات والمقالات السابقة ضد الرقابة على المصنفات الفنية، وضد الرقابة على ما تعرضه الشاشة الصغيرة.

لقد تابع أبطرة الرقابة هذه الحملات كلها - الواحدة بعد الأخرى - دون أن يهتم أحدهم بما يكتب ويقال عنهم، ولسان حالهم يقول ساخرا: [إنهم يكتبون... فدعهم يكتبون]. وهذه السخرية لن تأت من فراغ، فإحدى الرقيبات - التى طلبت الحديث مع الزميلين أمال عثمان وخالد فرحات - قالت لهما بكل شجاعة لا تخلو من صفاقة:

[لن يهمنى نقدكم! إننى باقية فى موقعى فى جهاز الرقابة لأحافظ على حماية العادات والتقاليد وتعاليم الأديان. حتى لو أدى ذلك إلى القضاء تماما على هذه البدعة (الحرام) التى تسمى السينما].

وهذه السيدة الرقمية معذورة عندما تكشف عن جهلها وعن ضحالة ثقافتها، مادام رئيسها يردد أمام مرعوسيه بأن وزير الثقافة نفسه لا يستطيع أن يتدخل فى عمله ولا فى قراراته، لأن الذى عينه مديرا عاما ليس فاروق حسنى وإنما الدكتور عاطف صدقى شخصيا. وضد رغبة الوزير! ولم يكتف هذا المسئول بهذا الزعم وإنما اضاف إليه كلاما غريبا تحدث فيه عن أسباب ثقة رئيس الوزراء - السابق - فى شخصه، وفى قدراته، وفى قراراته!

ولم تهتم [أخبار اليوم] بهذه المحاذير كلها وغيرها ، كما لم تتأثر بنبرة اليأس التى تحدث بها العديد من المبدعين والفنانين، اقتناعا منهم بأنه لا جدوى من المطالبة - مرة أخرى - بإعادة النظر فى قوانين الرقابة، وضرورة تغيير الغالبية العظمى من رجال ونساء أجهزة الرقابة وتحويلهم للعمل فى أى جهة أخرى لا علاقة لها بالثقافة أو الفن أو الإبداع. على العكس من ذلك فلقد قبلت [أخبار اليوم] هذا التحدى - كعادتها فى كل حملاتها الصحفية السابقة - وصممت على المضى نى تحقيقاتها إلى أن يتحرك من أثر التوقف والجمود واللامبالاة.

لم تترك [أخبار اليوم] أدبيا، أو فنانا، إلا سعت إليه لسماع رأيه، ونشر هذا رأى بكل كلماته، واقتراحاته. لقد نبهت الزميلة أمال عثمان إلى أن من حق الذين يدافعون عن الرقابة الحالية أن ينشروا هذا الدفاع فى [أخبار اليوم] جنبا إلى

جنب مع الذين يطالبون بإلغاء الرقابة أو مجرد تعديل قوانينها
والمستولين عنها. فمن حق الرأي العام أن يقرأ لهؤلاء وأولئك،
ونترك له - للرأي العام - الحكم النهائي الذي يراه ويقتنع به.

الطريف أن الزميلة - صاحبة هذه الحملة الناجحة - أكدت
لنا أنها لم تجد مبدعا واحدا يؤيد الرقابة على المصنفات
الفنية، أو الرقابة على ما تعرضه الشاشة الصغيرة، فطلبنا
منها أن تعاود البحث عن [المدافعين المؤيدين] بصرف النظر
عن شهرتهم أو تواضع إبداعهم!.

لقد دخلت الحملة أسبوعها الثامن، وهي فترة طويلة -
بالفعل - ولكنها كانت ضرورية حتى يتجمع لدينا أكبر عدد
ممكّن من الآراء، والاقتراحات، والأفكار، وحتى يمكن طرحها -
في نهاية الحملة - على الوزيرين المسئولين: صفوت الشريف
وزير الإعلام، وفاروق حسنى وزير الثقافة.

وفي هذا العدد تنشر [أخبار اليوم] الحديث الذى أجرته
الزميلة أمال عثمان مع وزير الثقافة، الذى خصها بالإعلان عن
التشكيل الجديد لمجلس الرقابة الأعلى الذى يضم اساتذة
كباراً، وأدباء مبدعين، ونقادا دارسين وفنانين موهوبين،
سيسند إليه اتخاذ القرار السليم لما يجب أن تكون عليه الرقابة
على ما يسمعه ويراه المواطن المصرى الذى بلغ سن الرشد -
منذ آلاف السنين - ولا يحتاج إلى انصاف وأرباع المتعلمين
المتقنين ليحددوا له ما يراه وما يجب ألا يراه!.

وسعدنا - فى العدد القادم - مع صفوت الشريف - وزير
الاعلام - ليحدثنا، هو أيضا، عن تصوره للقرارات التى
سيأخذها إصلاحا وتصحيحا لمفهوم الرقابة على ما تعرضه
شاشة التليفزيون، وحدودها، والنوعية التى يجب إختيارها
لتولى هذه المسئولية.

فهرست

- ٩ - إرهابى رغما عن أنفه
- ١٩ - عن قناتنا الفضائية
- ٢٥ - الفنانون المستوظفون
- ٣١ - الحل الوحيد
- ٣٧ - يوميات ونيس
- ٤٣ - عمر الشريف
- ٤٩ - عقدة رافت الهجان
- ٥٥ - الجهاد ضد الدش
- ٦٥ - قرارات وزارية وراء الكارثة السينمائية
- ٧٥ - الواقعية المفترى عليها
- ٨٣ - الواقعية الدميمة
- ٨٩ - لعودة للواقعية المفترى عليها
- ١٠١ - الاتجار بالفن
- ١٠٧ - عودة فنان مبدع
- ١١١ - التعاون المفقود
- ١١٥ - قضايا الجهل والتخلف

- ١٢٧ - وانتهت الحملة ضد الرقابة
- ١٣٣ - الأرض ببتكم عربى
- ١٣٩ - بعيدا عن الحكومة
- ١٤٧ - لماذا نجحت حملة اخبار اليوم

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٨٧٨٥ / ١٩٩٦

ISBN 977- 01 - 4924 - 1